جراحات الوعي!

المعجمية العربية المعاصرة
وتعزيز العملية الديموقراطية

الإسهام والتصنيف والوظائف

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

فهمي، خالد
جراحات الوعي! المعجمية العربية المعاصرة وتعزيز العملية الديموقراطية الإسهام والتصنيف والوظائف / د. خالد فهمي
ط١ – القاهرة: الوادي للثقافة والنشر، ٢٠١٨.
١٢٨ص، ٢٠سم.
تدمك ٠ ٦٨ ٦٥١٥ ٩٧٧ ٩٧٨
١ – اللغة العربية – مصطلحات ٢ – اللغة العربية – معاجم
أ – العنوان ٤١٣

تاريخ الإصدار: ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م

حقوق الطبع: محفوظة

الطبعة: الأولى

رقم الإيداع: ٢٠١٨/١٧٩٨٦م

الترقيم الدولي: ISBN: 978 – 977 – 6515 – 68 – 0

تحذير: لا يجوز نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي شكل من الأشكال أو بأية وسيلة من الوسائل (المعروفة منها حتى الآن أو ما يستجد مستقبلا) سواء بالتصوير أو بالتسجيل على أشرطة أو أقراص أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن كتابي من الناشر.

الوادي للثقافة والنشر
ص.ب (١٣٠ محمد فريد) القاهرة ١١٥١٨
E-mail: darannshr@hotmail.com

كراسات
الوادي الإستراتيجية
(٢)

جراحات الوعي!

المعجمية العربية المعاصرة وتعزيز العملية الديموقراطية

الإسهام والتصنيف والوظائف

أ.د. خالد فهمي

تقديم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير من نطق بالضاد: رسول الله محمد، وعلى سائر إخوانه من النبيين والمرسلين، وبعد؛

فقد يقف قارئ عنوان هذه الدراسة متسائلًا: ما شأن المعجمية -في أي لغة كانت- وشأن الديمقراطية، أو ما شأنها وشأن أي مفهوم سياسي كان؟

إن المعجمية -عند هذا القارئ المتوقف- لا شأن لها إلا بالألفاظ ومعانيها، واشتقاقاتها، ومجالات دلالتها، وأصولها، وكيفية استعمالها في تراكيب العربية على مر العصور، ثم هي بعد ذلك لا تضيف معنى لم يستعمله المتكلمون بهذا اللسان، ولا تنقص من مجالات استعمال اللفظ، فتضيق من نطاق معناه الأصلي أو المستحدث.

لكن هذا القارئ -المتوقف- يفوته أن الناس -أيًّا ما كان اللسان الذي يتحدثون به- يعبرون عن أنفسهم بألفاظ وتراكيب، ويلجئون إلى التوضيح بالأمثلة الموروثة في لسانهم، فيتبيَّنُ للسامع قصد المتكلم، فيئول الأمر كله إلى الاستعمال الإنساني للغات التي يتعامل بها الناس، ولكل لغة معجميتها التي تجمع مفرداتها، وتصفنها، وترصد مجالات استعمالها، حقيقية كانت أو مجازية، وتُدخل ضمن جسدها الحيّ ما يضيفه الناس إليها مما تقبله أصولها

وقواعد النحت والاشتقاق والتوليد والإضافة التي يعرفها أهلها، ويتبادلون المعاني والمعارف على وفق ما يهديهم إليه التعبير بها. ولا يستثنى من ذلك مجال من مجالات التعامل البشري، ولا يخلو من التجديد والإضافة والإهمال والهجر -في الألفاظ والتعبيرات والأمثال المضروبة للتقريب والإفهام- لسان من الألسنة، أو لغة من اللغات.

وإذا كان المجال السياسي -بتجلياته كافة- لا يعدو أن يكون مجالًا للتعبير اللغوي الذي يجمع دلالته، وأنساق التعبير به الجهد المعجمي، فقد صح ما نقله الأخ الصادق الود، الدكتور خالد فهمي في مقدمة كتابه من قول بعض علماء اللغة: "إن كل تعديل في الدلالة سوف يعدِّل إحساسهم بالعالم". ومن قول آخر: "إن كل إصلاح للمعجم في لغة ما هو في حقيقته نشاط سياسي".

فالمعجم ليس مرصدًا للنشاط اللغوي في تطوره واتساع مجالات دلالات ألفاظه وتراكيبه فحسب، ولكنه بالقدر نفسه مصدر لإشاعة الاستعمالات المستحدثة ذات الدلالة السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، وإن شئت قلت: في مجالات الحياة الإنسانية كلها.

ولا يماري في هذه الحقيقة علماء السياسة المعاصرون بوجه عام؛ بل إن المؤلف النابه لينقل عن بعضهم أن: "السياسة توصف بأنها نشاط ينبني ابتداءً على اللغة"، و "حين تسكت اللغة يكون البديل هو تشظي الجماعة

السياسية، وتوقف التفاعل بين عالم الأفكار والعالم المادي المحيط، ويكون الخطر هو اندلاع العنف".

هذا الكلام صحيح كل الصحة. وليس العنف الذي يحذِّرُ منه علماء السياسية، ويخشون اندلاعه هو عنف الجماهير المكبوتة وحده، بل هو -كذلك- عنف السلطة السياسية، التي لا تجد وسيلة -بعد أن سكتت اللغة- تثبت به أركانها إلا القهر والكبت، والطريق إليهما عنفٌ مخيف مرهب، يحمل الناس على مبادلة السكوت بمثله، والصمت بأكبر منه، والتخلي عن الاستماع بترك الكلام ... وهكذا تبدأ الحلقة المفرغة (العنف والعنف المضاد) التي تهلك الزرع والضرع، وتقضي على العباد والبلاد، فلا تترك أخضرَ ولا يابسًا إلا أتت عليه فتركته كالرميم، وعندئذ ينادي الأخسرون: هل إلى مرد من سبيل؟ ويكون لسان حالهم الذين يقولون يوم القيامة: ﴿رَبَّنَآ أَبۡصَرۡنَا وَسَمِعۡنَا فَٱرۡجِعۡنَا نَعۡمَلۡ صَٰلِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ١٢].

والوقوف عند وظيفة (اللسان العربي) في ترسيخ الممارسة السياسية الديموقراطية وتوسيع نطاقها -عندي- أداة فاعلة في تغليب صوت العلم والعقل على صوت العصبية والجهل، والتعبير باللسان العربي لا يضيق بفكرة، ولا يعجز عن نقلها وحمل الدليل عليها، ولا هو يعجز عن التعبير -بالدقة نفسها- عن ضدها أو نقيضها. وقديمًا قال الإمام الشافعي ﷺ:

"لسان العرب أوسع الألسنة مذهبًا، وأكثرها ألفاظًا، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسانٌ غير نبي، ولكنه لا يذهب منه شيء على عامتها، حتى لا يكون موجودًا فيها من يعرفه. والعلم به عند العرب كالعلم بالسنة عند أهل الفقه". [الرسالة: ١/٤٢-٥٣]. أقول هذا ليتبين ذو اللب أن في الكلام الرقيق مندوحة عن القول الصفيق، وفي الحوار الفردي والمجتمعي مخرجًا دائمًا موثوقًا من تبادل اللجوء إلى القوة والعنف، مشروعًا كان كل منهما أو غير مشروع.

وإذا كان ذلك فإن المعجمية العربية المعاصرة تكون ذات دور، ولا يجوز أن ينكر أو يجهل في تعزيز الممارسة الديموقراطية، وتوسيع نطاق الالتزام بها في المجتمعات العربية، مغربية كانت أو مشرقية، وتؤدي الدراسة التي بين أيدينا دورًا مهمًّا في هذا المجال، برصدنا الجهد المعجمي العربي في إضافة الكلمات والتعبيرات الدالة على معاني المشاركة السياسية المعبرة عن أدوار الناس فيها.

وإذا كان المؤلف الفاضل قد اكتفى بنماذج من المعاجم العربية المعاصرة، فإن حسبه أن شق طريق البحث في هذا الباب من أبواب العلم باللغة، ودور معاجمها في تأصيل الوعي بالحقائق السياسية، وترسيخ ركائزها في اللغة الحية المستعملة.

وقد اختار المؤلف هذا المنهج لدراسته عن إدراك ظاهر لدور مؤلَّفِه في إشاعة الوعي بدور المعجمية العربية المعاصرة في تعزيز الفهم السياسي النافع للأمة؛ لذلك فقد اختار نماذج معبرة من المعاجم الفردية والمؤسسية (الجماعية)، يجمعها أنها صدرت بعد ١٩٦٠م، اعتبارًا بأن هذا التاريخ يعد تاريخًا تقريبيًّا لنجاح التحرر من الاستعمار في الوطن العربي.

والمؤلف الذي أشرُف بتقديمه للقارئ العربي يفتح بابًا واسعًا لدارسي اللغة العربية لمتابعة التطور المعجمي في مجالات الحياة كافة، ويقدم نموذجًا صالحًا للبناء عليه والاقتداء به.

ولا أضع القلم دون أن أسأل الله تعالى للصديق العزيز الأستاذ الدكتور خالد فهمي التوفيق الدائم، والعمل المستمر في خدمة هذه اللغة الشريفة، لغة القرآن الكريم والسنة النبوية، كما أدعو بالمغفرة والرحمة لأساتذته الذين لا يفتأ يلهج بذكرهم، ويثني عليهم، شأنه في ذلك شأن سلف الأمة الصالح الذين علَّموا الخلف أن من بركة العلم "نسبة كل قول إلى قائله"، وأن من لا شيخ له (أي أستاذ معلِّم) فشيخه الشيطان، يعنون بذلك أنه يضرب في طرق العلم بلا هادٍ ولا دليل، فلا يؤمن عليه أن يقع -غير

عامدٍ- في زمرة "الرؤساء الجهال" الذين يتكلمون بغير علم فيَضِلُّون ويُضِلُّون(!!)

نعوذ بالله من الخذلان.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

القاهرة: ٤ من صفر الخير ١٤٤٠ هـ

الموافق: ٢٠١٨/١٠/١٣م

وكتبه

محمد سليم العوَّا

عضو مجمع اللغة العربية

المقدمة

تعالج هذه الدراسة سهمة المعجمية العربية المعاصرة في تعزيز الممارسة الديموقراطية.

وتكشف عن حدود هذا الإسهام، وجذوره الحديثة، واتجاهاته المتنوعة، ودوافعه.

وفي سبيل ذلك تعالج المطالب التالية:

١/ المدخل: المعجم وجراحات الوعي.

٢/ المعجمية العربية المعاصرة وتعزيز الديموقراطية: خطاب الإسهام، ويتضمن هذا المطلب ما يلي:

٢/ . خطاب البدايات.

٢/ ١ خطاب المعجمية العامة.

٢/ ٢ خطاب المعجمية المختصة: غير المستقلة والمستقلة.

٣/ خطاب التصنيف المعجمي للإسهام.

٤/ خطاب الوظائف.

وتكشف الدراسة عن حضور حقيقي للمعجمية العربية المعاصرة في خدمة قضية تعزيز الممارسة الديموقراطية في البلدان العربية، من طريق تحرير المفاهيم، وخدمة الأفكار السياسية المرتبطة بالديموقراطية.

الكلمات المفتاحية:

(المعجمية العربية / تعزيز الديموقراطية).

ولا يفوتني أن أسوق خالص الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور/ محمد سليم العوا –القانوني والمعجمي البارز– على ما تفضل به من تصدير لهذه الدراسة.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل

خالد فهمي

القاهرة

الخميس ١٧ المحرم ١٤٤٠ = ٢٧ سبتمبر ٢٠١٨

١/ مدخل
المعجم وجراحات الوعي

(١)

ظل التوجه إلى تغيير الدلالات هو الطريق العبقرية المأنوسة إلى تغيير العالم. والشواهد على هذه الحقيقة باتت مستقرة في تاريخ الأفكار والأديان والنظريات اللسانية معًا.

لقد بات صحيحًا أن ثمة وجودًا لسلطة تتدخل من طريق المعجم؛ لتشكل أو تعدل "الإحساس بالتجربة الاجتماعية، عبر تعديل اللغة"، وهو ما أمكن أن يعبر لويس جان كالفي في كتابه [حرب اللغات والسياسات اللغوية، ترجمة: د. حسن حمزة، مراجعة: سلام بزي – حمزة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط١، سنة ٢٠٠٨م (ص ٢٢٧)] بقوله: "إن كل تعديل في الدلالة سوف يعدل إحساسهم بالعالم".

ومن هذه النقطة يبدو واضحًا أن بإمكان "المعجم" أن يكون وسيلة أو قناة لدعم التحول إلى الديموقراطية، من طريق بناء وعي بالممارسة الديموقراطية من جانب، والمعوقات التي تواجهها، وتعرقل مسيرتها من جانب آخر. وهو بعض ما يمكن أن تحققه معجمات المفاهيم المختصة

بتحرير الأفكار السياسية والانتخابية منها تعيينًا؛ بما تقدمه من أفكار، وتصححه من تصورات؛ ذلك أن:

"الديموقراطيات مجتمعات منفتحة نسبيًّا، وتنخرط -إلى حد ما- في عملية التأمل الباطني النقدي.

فالكتب -ومنها المعجمات بطبيعة الحال- في تلك المجتمعات بمنزلة قنوات لنقل المعلومات اللازمة لحدوث تلك العملية" على ما تقرره: ربيكا نوث، في كتابها [إبادة الكتب ... تدمير الكتب والمكتبات برعاية الأنظمة السياسية في القرن العشرين، ترجمة: عاطف سيد عثمان، سلسلة عالم المعرفة، ع ٤٦١ يونيو ٢٠١٨م، (ص ٣٠٢)].

وتصل ربيكا نوث مدفوعة بحماسة ظاهرة إلى أن تقرر (ص ٤١): أن "اللغة هي الوسيلة الأساسية للسمو بالنشاط الإنساني"، ومن طريقها تنتشر قيم التحديث وتأثيراتها في أرجاء العالم.

(٢)

والحقيقة أن الفكرة الديموقراطية في تجلياتها المختلفة تبدو نزعة إنسية تتعاطف مع الطبيعة الإنسانية الطامحة إلى تقدير الإنسان واحترامه وتحرره.

وهذه "النزعة الإنسية الديموقراطية أقوى سلاح بين أيدينا لمجابهة اختطاف أنساق المعتقدات، وإساءة استخدام قوتها في تنشيط المجتمعات وتوحيد صفوفها" [إبادة الكتب، ص ٣٢١].

ثم إن "قضايا اللغة والعلم تتجاوز كثيرًا المجال الأكاديمي" -على حد تعبير سكوت مونتغمري في كتابه [هل يحتاج العلم إلى لغة عالمية؟ اللغة الإنجليزية ومستقبل البحث العلمي، ترجمة: د. فؤاد عبد المطلب، سلسلة عالم المعرفة، ع٤١٩ لسنة ٢٠١٤م، الكويت، (ص ٤٧)]- لدرجة وصل فيها أن يقرر أن "اللغة سياسة" [ص ٧٧].

ومن الشائع أن "الديموقراطية هي نظام يقوم على أساس المساواة، وعلى ضمان الحقوق والحريات دون تمييز"، كما جاء في [المعجم العربي لمصطلحات الانتخابات، توجيه رفاييل لوبيز- بينتور، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٠١٤م (الديموقراطية، ص ٦٩/ ٢٥١)].

وهذه الفكرة في جوهرها تتصل اتصالًا وثيقًا بالإسلام؛ ذلك أن:

"الإسلام في روحه التحررية كان أقرب إلى العالم الغربي القديم ذي التقاليد الديموقراطية العريقة، منه إلى عالم الشرق القديم ذي التقاليد الاستبدادية العريقة" [الأزمة الدستورية في الحضارة الإسلامية، للدكتور محمد مختار الشنقيطي، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، قطر، ٢٠١٨م (ص ٤٥)].

وتدخّل المعجمية العربية المعاصرة في مجال تعزيز ممارسة الديموقراطية، ليس أمرًا غريبًا في ظل التقارب المعرفي الحاصل بين الحقول المتنوعة في الوقت الراهن.

وهذا التقارب ملموس مرصود في دراسات العلوم السياسية بصورة واضحة وأساسية، تقرر د. نادية مصطفى في كتابها: [الديموقراطية العالمية ... من منظورات غربية ونحو منظور حضاري في العلاقات الدولية، دار البشير للثقافة والعلوم، القاهرة، ١٤٣٤هـ = ٢٠١٣م (١١-١٢)]: أن بروز دور الدين والثقافة أدى إلى "إعادة تعريف السياسي"، وأن المدخل القيمي والمداخل الثقافية والحضارية (إلى جانب الدينية) أسهمت في إعادة تعريف مستوى التحليل".

ووصلت إلى أن تقرر (ص ١١): "بعبارة أخرى، أمور ثلاثة كانت محل مراجعة من ناحية حدود العلم (Boundaries) من حيث علاقته بالعلوم الأخرى؛ الاجتماعية والإنسانية بصفة عامة، ومن ناحية ثانية: نطاق (Scope) العلم في مضمونه وأجندة قضاياه، ومن ثم العلاقة بين السياسي والثقافي .. ومن ناحية ثالثة: منهاجية العلم؛ أي أدوات وأساليب دراساته".

وهذه العناصر محل المراجعة، تفتح الباب لشرعية هذه المقاربة، التي تتغيا فحص سهمة المعجمية العربية المعاصرة في تعزيز الديموقراطية في المجال العربي بصفة خاصة.

إن هذه المقاربة لسهمة المعجمية العربية المعاصرة في تعزيز الديموقراطية في المجال العربي تأخذ أهمية خاصة لعدة خصائص، ترتبط بخصوصية الممارسة السياسية في البلدان العربية، والتي تشترك في مجموعة السمات التالية:

أ. الخبرة الاستعمارية.

ب. التبعية.

ج. المعاناة من مشكلات المرحلة الانتقالية وأزماتها. [انظر: النظم السياسية العربية .. قضايا الاستمرار والتغيير، للدكتور علي الدين هلال، والدكتورة نيفين مسعد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٣، سنة ٢٠٠٥م، (ص ص ١٦-٢٢)].

(٣)

وإذا كانت العلوم السياسية أقرت باتساع جغرافية العلاقات المعرفية بينها وبين العلوم الأخرى، فقد بقي في هذا المدخل البرهنة -من جانب اللسانيين- على قدرة المعجم على تقديم يد العون لها؛ من أجل تعزيز قيم الممارسات الديموقراطية؛ لتستقر مشروعية التدخل الواعي للمعجمية

العربية في بناء المفاهيم المعززة للديموقراطية؛ ذلك أن المعجم حقل يعكس مستوى من مستويات التأثير في اللغة والوعي [حرب اللغات، ص ٢٢٣]، وأن فحص الألسنة يجعلنا "نستطيع قراءة تاريخ الحرية والاستعباد" [إنسان الكلام .. مساهمة لسانية في العلوم الإنسانية، لكلود حجاج، المنظمة العربية للترجمة، (ص ١٩٢)]، وأن كل إصلاح للمعجم في لغة ما هو في حقيقته نشاط سياسي [إنسان الكلام، ص ٢٦٥].

وهذه الاعترافات أو التقريرات اللسانية المغلقة، أو شديدة الاتصال بما نحن بصدد مقاربته، يتصل اتصالًا عضويًّا ومباشرًا بالوعي بطبيعة سهمة اللغة في إعادة صياغة العالم، وإعادة تشكيل الحضارة.

ومن هذا المنظور فقد قررت جمهرة من اللسانيين المعاصرين هذه الحقيقة، وعبروا عنها تعبيرًا واضحًا ومتنوعًا، وفي سياقات مختلفة.

ومن هذه التقريرات ما يلي:

أ. "تؤدي اللغة دورًا أساسيًّا في التفاعل الاجتماعي.

ب. وهي وسيلة مهمة في انتقال القيم الثقافية والاجتماعية".

[دليل السوسيرلسانيات، فلوريان كولماس، ترجمة: د. خالد الأشهب وماجدولين النهيبي، ومراجعة: د. ميشال زكريا، المنظمة العربية للترجمة، بيروت ٢٠٠٨م، (ص ٩٢٧)].

وفي سياق بيان العلاقة بين الثقافة والواقع يقول:

"إن اللغة تقيم -كذلك- عوالم حسية مميزة، تسهم في تشكيل الهوية الفردية والجماعية" [ص ٣٩٣]، فضلًا عن الأساس الي تضطلع به، وهو تغذية رؤيتنا للواقع وبنائه؛ ذلك أن "اللغة نفسها تقوم -في الوقت نفسه- بوظيفتي صياغة العالم، وبنائه" [ص ٤٠٢].

من هذه المداخل الثلاثة يتضح لنا أن العلاقة بين عمل المعجمية غير بعيد من التداخل مع مسائل حقل العلوم السياسية عمومًا، وخدمة قضية تعزيز الديموقراطية بوجه خاص.

ويتضح أن هذا الوعي قائم من الجانبين جميعًا؛ جانب علماء السياسة الذين يرصدون تطور علاقة العلوم السياسية بغيرها من العلوم في سياق المراجعات المعرفية المعاصرة للحدود والنطاق، ثم جانب اللسانيين المعاصرين الذين أسهبوا في وصف سهمة اللغة في بناء العالم وصياغته، وإعادة تشكيله!

* * *

٢/ المعجمية العربية المعاصرة وتعزيز الديموقراطية خطاب الإسهام

إن مراجعة جزء من تاريخ تطور المعجم العربي المعاصر، تكشف عن ظهور اتجاه يخدم الأفكار والتطورات المجتمعية الجديدة في ميادين الممارسة السياسية؛ بوصفها نمطًا من التطور الذي أصاب بنية الحياة في المجتمعات العربية في الوقت الراهن.

والحقيقة أن بحوث التأريخ المعجمي فرع أصيل من فروع البحث المعجمي، كما يقرر ذلك علماء المعجمية، يقول هارتمان [المعاجم عبر الثقافات .. دراسات في المعجمية، لهارتمان، ترجمة: محمد محمد هليل، مؤسسة التقدم العلمي، الكويت، ٢٠٠٤م (ص ٧٥)]:

"إن الدراسة التاريخية للمعاجم، وغيرها من الأعمال المرجعية، هي عمل ينتهجه كل من أراد الكشف عن الطريقة التي أسهمت بها هذه النتاجات (وصانعوها) على مرور الزمن في ***التطور الثقافي***".

ومع الاعتراف بتعدد المقاربات للتاريخ المعجمي، فإن ثمة مقاربة:

"تركز على فترة واحدة في تطور عرف معجمي أو جنس معجمي" [هارتمان، ص ٧٦]، وهو ما يصلح هنا لرصد إسهام المعجمية العربية المعاصرة في مجال تعزيز الديموقراطية، من خدمة التصورات والمفاهيم إلى تطوير الممارسات والمشاركات.

ومراجعة تاريخ المعجم العربي المعاصر تكشف الاتجاهات التالية:

١. المعجمية العامة ذات السمات الموسوعية المعنية بمصطلحات تعزيز الديموقراطية.

وسوف تتوقف هذه الدراسة أمام نماذج لمنجز المؤسسات الحكومية والأهلية في هذا النطاق.

٢. المعجمية المختصة المعنية بمصطلحات تعزيز الديموقراطية، وهي ستتوزع على قطاعين، هما:

١,٢,٢. المعجمية المختصة غير المستقلة بمصطلحات العلوم السياسية؛ بوصفها أداة تعزيز للديموقراطية.

٢,٢,٢. المعجمية المختصة المستقلة بمصطلحات السياسة والانتخابات؛ بوصفها الأداة المركزية في تعزيز الديموقراطية.

ومن الجدير بالذكر أن هذا المطلب سيتوقف أمام المنجز التصنيفي العربي في هذا الحقل، غير خاف عنه وجود سهمة أخرى للمعجمية في تعزيز الديمقراطية، تجلت من طريق ترجمة عدد من المجعمات المختصة بالمصطلحات السياسية والمصطلحات الانتخابية.

٢/ خطاب البدايات في تاريخ المعجمية العربية المعاصرة وتعزيز الديموقراطية:

يعد ظهور نمط من العناية المعجمية بمصطلحية السياسة أمرًا قديمًا في تاريخ المعجم العربي التراثي. ومن أدلة ذلك ما نراه في عمل برنارد لويس: لغة السياسة في الإسلام [ترجمة: د. إبراهيم شتا، دار قرطبة، القاهرة ١٩٩٣م]، وعمل الدكتور حسن الترابي: المصطلحات السياسية في الإسلام [دار الساقي، بيروت، سنة ٢٠٠٠م].

وهذه المصطلحية السياسية نتاج تصور عقدي وفكري واجتماعي وحضاري خاص بطبيعة الحال؛ لكنه -عند التدقيق والتأمل- غير مخاصم لأسس الديموقراطية والقائمة على منع التمييز، وطلب المساواة بين الناس؛ كما رأينا في تعريف الديموقراطية هنا في مدخل هذه الدراسة، من جانب، وكما ظهر من تقرير الدكتور محمد مختار الشنقيطي عن تقارب الروح التحررية للإسلام من أفكار الغرب غير الاستبدادية، في النص الذي نقلناه عنه من كتابه: الأزمة الدستورية في الحضارة الإسلامية.

ومن ثم فإنه يمكن الرجوع بتاريخ المعجمية العربية المعززة لقيم الممارسة السياسية على خلفية المساواة وعدم التمييز إلى القرن الثالث الهجري، مع بدايات ظهور التراث السياسي الإسلامي، الذي احتفى بقطاع معتبر من المصطلحات السياسية.

[انظر: مصطلحات التاريخ الإسلامي في العربية .. دراسات لسانية تطبيقية في المعجمية والمصطلحية، للدكتور خالد فهمي، دار المقاصد، القاهرة، ١٤٣٨ = ٢٠١٧م (ص ٦٢)].

وقد استمرت هذه العناية المعجمية العربية بمصطلحية السياسة من المنظور التراثي الإسلامي، حتى مجيء العصر الحديث، واتصال البلدان العربية بالغرب على خلفية سمتين بارزتين في الممارسة السياسية الراهنة بعد هذا الاتصال، هما:

أولًا: الخبرة الاستعمارية.

ثانيًا: التبعية، على ما ظهر من رصد كل من د. علي الدين هلال ود. نيفين مسعد، فيما نقلنا منهما في مدخل هذه الدراسة.

وربما مثلت "رسالة الكلم الثمان"، للشيخ حسين المرصفي، ١٦٠٦هـ = ١٨٩٠م، البداية المعاصرة لما أسميناه عناية المعجمية العربية المعاصرة

بتعزيز الديموقراطية، وهو الأمر الذي يمكن ملاحظته من خلال فحص ما يلي:

أولًا: الانتماء المعرفي ونسق التأليف لرسالة الكلم الثمان، للشيخ حسين المرصفي.

ويقول الدكتور أحمد زكريا الشلق في مقدمة دراسته لهذه الرسالة [رؤية في تحديث الفكر المصري .. الشيخ حسين المرصفي وكتابه رسالة الكلم الثمان، مع النص الكامل للكتاب، د. أحمد زكريا الشلق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٣م (ص ٢٧)]: إن "رسالة الكلم الثمان أدخل في مجال العلوم السياسية أكثر منه في أي مجال آخر".

والحقيقة أننا نرى هذه الرسالة أقرب في تعيين انتمائها المعرفي إلى المعجمية الموسوعية المختصة بمصطلحية السياسة.

وهذا التعيين من جانب هذه الدراسة يتأسس على زمرة من العلامات، يمكن بيانها فيما يلي:

أ. تحليل خطاب العنوان؛ حيث يظهر من كلماته الثلاثة، وهي: "رسالة الكلم الثمان" أنه ينتمي إلى جنس من الأعمال المرجعية عمومًا، أو المعجمية بوجه خاص؛ اعتمادًا على الحقائق التالية:

- استعمال مصطلح رسالة، وهو مصطلح شائع الاستعمال في تاريخ المعجمية العربية التراثية؛ إذ كان يطلق على نمط من الأعمال المعجمية التي تعنى بقطاع نوعي من ألفاظ موضوع بعينه. وقد عرفها الدرس المعجمي التاريخي المعاصر تحت اسم: الرسائل اللغوية الصغيرة؛ يقول: [المعجم العربي .. نشأته وتطوره، د. حسين نصار، مكتبة مصر، القاهرة، ط٤ ١٩٨٨م، (١/ ٣٠)]:

"كانت هذه ***الرسائل*** الصغيرة هي الخطوات الأولى التي مهدت السبيل لظهور المعجم".

وهو ما أكده د. رمضان عبد التواب ت ٢٠٠١م رَحِمَهُ ٱللَّهُ، تبعًا للدكتور حسين نصار، ت ٢٠١٧م رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حين قرر أن "الرسائل اللغوية الصغيرة التي استقى اللغوين العرب -ولا سيما الأقدمون منهم- مادتها من أفواه العرب "كانت بمثابة" النواة للمعجم العربي" [فصول في فقه العربية، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣ ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م (ص ٢٣٠-٢٥٨)].

ب. تحليل خطاب الدراسة التاريخية للرسالة؛ حيث قرر د. أحمد زكريا الشلق في دراسته التاريخية [ص ٢٧] أن معالجة الشيخ المرصفي في هذه

الرسالة: "اتخذت طابع دراسة ***الألفاظ الدائرة*** على ألسن الشباب"؛ فتناولت معاني ***الألفاظ والمصطلحات السياسية والاجتماعية***".

وهذا التعيين للحقل المعرفي للرسالة يقترب بها جدًّا من مفهوم الأعمال المعجمية المختصة.

ج. تحليل خطاب مقدمة الرسالة؛ حيث قرر الشيخ المرصفي في مقدمة عمله ما يشير إلى تصحيح بيان انتمائها المعرفي ونسقها التأليفي إلى الأعمال المرجعية / المعجمية المختصة، عندما قال [ص ٥٩]:

"قد من الله علينا ... بهذه ***الرسالة***؛ الموسومة ***بالكلم الثمان*** ... فقد احتوت على درر المباحث وغرر المطالب؛ فهي هدية ساقتها إلينا ***النشأة الجديدة*** ... وما يلزم من ... حقيقة ***الألفاظ العامة*** الدائرة على ألسن شبان زماننا، مثل: الوطن، والحرية، والأمة، والعدالة، والظلم، والسياسة، والحكومة، إلى غير ذلك".

وتحليل هذا النص كاشف عن تركيز واضح مبين عن طبيعة الرسالة، وأنها عمل في بيان دلالات عدد من ***الألفاظ الدائرة*** على ألسن الشباب؛ وهذا التعبير عريق في تاريخ المعجمية التراثية المختصة، تراه في الفصل الخاص الذي عقده ابن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ = ١٠٦٤م)، لتحرير دلالات الألفاظ الأصولية في مقدمة كتابه [الإحكام في أصول الأحكام، لابن

حزم، دار الحديث، القاهرة، ١٩٨٤م (١/ ٣٨)]، وجاء عنوانه: "الألفاظ الدائرة بين أهل النظر".

د. تحليل خطاب تحرير المصطلحات؛ حيث يظهر في الرسالة العناية بالتعليق على كل مصطلح بما يلي من المعلومات:

- تعريف المصطلح / المدخل وفق معطيات الحقل المعرفي المستهدف، وهو السياسة والاجتماع.

- تعريف المدخل لغويًّا / أو "بحسب اللسان" على حد تعبير الشيخ المرصفي [انظر: مثلا: ص ٦٣/ ٣].

- متابعة تاريخ ظهور المفهوم الحديث، وما يتدواله المعاصرون من دلالات.

- متابعة مقارنة للمفهوم الحديث بما كان في القديم.

- الاستشهاد على ما يورده من معلومات بشواهد من الكتاب العزيز والحديث النبوي والشعر العربي، والمأثورات القديمة. [انظر على التتابع: ص ١٠٩؛ ١١٩؛ ١٦٢].

ومن هذه المحددات جميعًا يتضح لنا أن رسالة الكلم الثمان، للشيخ المرصفي التي فرغ من تأليفها سنة ١٨٨١م، تنتمي معرفيًّا إلى ميدان المعجمية العربية المختصة الحديثة؛ بل إنها توشك أن تكون موسوعة

مصغرة لجملة من المفاهيم السياسية الاجتماعية الطارئة التي جدت بسبب ما اجتمع للعرب مما يلي:

أ. التطور الحادث بسبب تراكم الأحداث ومرور الزمن.

ب. التطور الحادث بسبب الاتصال المباشر بالغرب، وأفكاره في الاجتماع والسياسة والحكم.

ج. التطور الحادث بسبب ظهور زمرة من المفكرين المعاصرين في الديار العربي والمصرية على وجه الخصوص - استهدفوا تحديث الفكر المصري والعربي من طريق تعزيز الممارسات السياسية الديموقراطية.

ثانيًا: رسالة الكلم الثمان: خطاب رعاية التحديث المعزز للديموقراطية:

ثمة حضور حقيقي للعناية بالمشكل الثقافي في عدد من المقاربات المعجمية؛ فلقد ظهرت تطبيقات تتوجه لدراسة المشكلات الثقافية في المعجمات المختلفة، وظهرت منهجيات ترعى استثمار المعجمية في دراسة الأبعاد الثقافية والاجتماعية في المجتمعات المختلفة؛ لدرجة وصل فيها الأمر إلى الإقرار بأن المعجمية قادرة على إضاءة مناطق الظل، أو العتمة في كثير من المجتمعات، يقول جورج ماطوري في كتابه [منهج المعجمية، ترجمة: د. عبد العلي الودغيري، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المملكة المغربية، ١٩٩٢م (ص ٨)]: إن هدف المعجمية

الاجتماعية الحقيقي "هو إضاءة مناطق الظل في اللغة؛ أي القسم الأكبر من العالم الذهني لمجتمع معين، ومن ثقافته ونظرته إلى العالم".

وهذه الرؤية تقترب من المنحى الوظيفي في اللسانيات المعاصرة، التي لا تتوقف عند نهوضها بوصف:

"تجارب الأشخاص المتكلمين فحسب؛ بل -بالأحرى- الطريقة التي ستنتظم فيها هذه التجارب وفق بنى اللغة ومصادرها المستخدمة"، كما يقرر د. نادر سراج في كتابه [الشباب ولغة العصر دراسة لسانية اجتماعية، الدار العربية للعلوم، مرصد بيروت الحضري، ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م (ص ١٩)].

وهذه النظرة هنا تنطلق من إيمان واضح بأن جزءًا من المهام الأساسية للمعجمية العربية المعاصرة: "تتمثل في تأمل معطيات واقعنا واستقرائها، وحث الجمهور على إبداء مزيد من الوعي والإدراك؛ لاكتناه تطور أوضاعه الاجتماعية المعبر عنها في التشكيلات اللغوية المنتجة والمستهلكة في مختلف سياقات التواصل اليومي، ومن قبل مختلف شركاء المجتمع" [نادر سراج، ص ٢٣].

وهذا الذي ظهر هنا من جانب اللسانيين مدعوم من جانب علماء السياسة، تقول د. هبة رءوف عزت [الخيال السياسي للإسلاميين ما قبل الدولة وما بعدها، الشبكة العربية للأبحاث، بيروت، القاهرة، الدار البيضاء، ٢٠١٥م (ص ٣٠)]: "إن اللغة والمفاهيم تمثل أهمية بالغة في مجال السياسة؛ فكرًا

وفلسفة و***ممارسات*** وعلاقات؛ فالسياسة توصف بأنها نشاط ينبني ابتداء على اللغة".

وتقول كذلك [ص ٣٠]:

"اللغة والمفاهيم أساسية في ***الوعي*** السياسي ... وفي الإدارة السياسية ... وحين تسكت اللغة يكون البديل هو تشظي الجماعة السياسية، وتوقف التفاعل بين عالم الأفكار والعالم المادي المحيط، ويكون الخطر هو اندلاع العنف".

ومن فحص رسالة الكلم الثمان، للشيخ المرصفي فحصًا دقيقًا متأنيًا يكتشف أنها جاءت استجابة لغوية لهذه التغيرات التي طرأت على الجماعة المصرية.

ومن اليسير التقاط المؤشرات الدالة على ما نقرره بشأن هذه الاستجابة للمتغيرات التي طرأت على أجيال المصريين؛ بسبب تيارات التحديث المعاصرة، من روافدها المتنوعة.

ومن هذه العبارات الدالة على ما نقرره ما يلي:

(ص ٦٣): "ولم يكن في أوقاتنا -وفيما علمناه من الأوقات السابقة ***للأمة*** بحسب اللسان- اعتبار من جهة جمعية السياسة والملك وهيئة الدولة".

(ص ١٦٢): "الوطنية كلمة دائرة على الألسنة؛ تحقق بمعناها قوم فرشدوا وسعدوا، وخلا آخرون فضلوا وشتوا".

وثمة عبارة جامعة، تكشف عن اختصاص هذه الرسالة بتلبية المطالب الحديثة التي جدت في هذا الزمان، وردت في مقدمتها تقول (ص ٦١):

"هذه رسالة ... أخاطب بها أذكياء الشبان من أهل هذه ... شرحت فيه كلمات جارية على ألسنة الناس، لهجوا بها ***في هذه الأوقات***؛ كلفظة (الأمة) و(الوطن) و(الحكومة) و(العدل) و(الظلم) و(السياسة) و(الحرية)".

وهذه المصطلحات جميعًا تشير إلى مفاهيم سياسية أساسية، تمثل ركائز للوعي في سياق السعي نحو تعزيز الديموقراطية.

١/٢ المعجمية العربية العامة وتعزيز الديموقراطية:

كان من ملامح التطور في المعجمية العربية المعاصرة تنامي العناية بعنصر المعلومات الموسوعية ضمن التعليق على معلومات البنية الصغرى للمعجم، وفي القلب من هذه المعلومات الموسوعية – رعاية إدراج زمر من المداخل من نوع المصطلحات ضمن المعجمات اللغوية العامة، ولا سيما تلك المصطلحات التي تتسم بالشيوع الثقافي المعاصر.

والحقيقة أن المعجمية العربية العامة في العصر الحديث تنبهت إلى تحرير مفهومات عدد من المصطلحات السياسية والانتخابية؛ مما كان له أثر في

تعزيز الممارسة الديموقراطية، من طريق الإسهام في خدمة الشفافية المفهومية لعدد من مصطلحات هذا المجال المعرفي.

وفي هذا السياق سيقف البحث أمام عدد من المعجمات العربية العامة المعاصرة الفردية، والمؤسسية (الجماعية)، متباعدة زمنيًّا؛ للكشف عن تطور هذه العناية بتعزيز الديموقراطية من طريق المعالجة المعجمية، وقد وقع الاختيار على عدد من هذه المعجمات التي صدرت بعد العام ١٩٦٠م؛ ركونًا إلى أنه تاريخ تقريبي لحركات التحرر والاستقلال في البلدان العربية.

٢/ ١،١. المعجمية العربية العامة الفردية المعاصرة:

شهدت حقبة ما بعد الستينيات نمطًا من التصنيف المعجمي الفردي لأغراض كثيرة، في القلب منها ملاحقة التغيرات العصرية في الميادين الاجتماعية والمعرفية المختلفة، وحرص كثير من أصحاب هذه المعجمات على تقرير عصرية هذه المعجمات، ومن هذه المعجمات ما يلي:

أ. ١٩٦٤م / الرائد: معجم لغوي عصري، لجبران مسعود (و ١٩٣٠م)، [دار العلم للملايين، بيروت]:

قرر جبران مسعود ضمن دوافع التصنيف لهذا المعجم، أنه دفعه إرادة متابعة الحديث وما أضيف [ص ١٢]: "إلى المعاني من معان مستحدثة في اللغة ... وما يضاف إلى المعجم من كلمات جديدة صحيحة النسبة العربية،

تحمل من جنى التطور ... ومن لقاح الاحتكاك الحضاري – ما لا يمكن إغفاله أو طرحه. وهو ما أشار إليه محمود سالم في كتابه [من المعاجم العربية، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٦٩م (ص ٣٤)]، وقد ظهر نصًّا [ص ١٤]: إرادة خدمة دعم "الروح التربوية الوطنية".

وهذه غاية افتتح الشيخ المرصفي العناية بها من طريق الإسهام المعجمي في رسالته / المعجم: الكلم الثمان.

وتحليل بنية المداخل في معجم الرائد، يكشف عن بدء ظهور الحفاية بعدد منها، ينتمي إلى حقل "الانتخابات"؛ بما هو حقل فرعي شديد الارتباط بمجال السياسة، ومجال الديموقراطية بصورة واضحة؛ ومما جاء في هذا المعجم من هذه المداخل ما يلي:

– (ر ش ح/ ٧٣١): "رشح ترشيحًا. ١.– نفسه للانتخابات: استعد لتولي أحد المناصب التشريعية أو الإدارية، وخاض المعركة الانتخابية، محاولًا استمالة أكثرية الناخبين له".

– (ص وت/ ٩٣٦): "صوت تصويتًا. ٣– في الانتخاب: أيد أحد المرشحين بإعطائه صوته".

يظهر من هذين النصين المعجميين مجموعة من الدلالات المهمة على طريق دعم المعجمية العامة الفردية المعاصرة للممارسة الديموقراطية، هي كما يلي:

أولًا: ظهور ما يوحي باستقرار استعمال هذه المصطلحات الانتخابية؛ مما يعني أن ثمة جهدًا سابقًا بذل في سبيل تحقيق هذا الاستقرار المفهومي، الذي انعكس على وضوح التعريفات، وشفافية الكلمات المستعملة فيها.

ثانيًا: ظهور واضح لتمايز المفهومات والإجراءات والمجالات بعضها من بعض في مجال الممارسة الديموقراطية؛ فقد ظهر أن الترشيح من حيث هو استعداد وممارسة مفهوم مستقر، وأن التصويت بمنح الصوت لأحد المرشحين إجراء مستقر، وأن المناصب التشريعية والإدارية مجالات مستقرة للممارسة الديموقراطية".

ثالثًا: ظهور بعض التعابير "الضارة" المؤثرة في تصور الجماهير للممارسات الديموقراطية التي يمكن أن تكون مدخلًا صالحًا لتفسير الممارسات السلبية الضارة التي ما تزال مستمرة في الممارسة الديموقراطية، من مثل التعبير عن ممارسة الحق في الترشيح، والحق في إبداء الرأي بالتصويت بأنه "معركة" على ما ظهر في تعريف مدخل / الترشيح، وهو قيد غير محايد، وضار، وأولى منه في الاستعمال كلمة "عملية" أو "إجراء".

إن واحدة من نتائج تحليل النصوص المعجمية في (الرائد) تكشف عن وضوح واستقرار وتمييز بين المفهومات والإجراءات والمجالات في الكلمات المستعملة في حقل الممارسة الديموقراطية.

ولكن من الظاهر أيضًا أن كثافة هذه المداخل في هذا المعجم جاءت قليلة بصورة واضحة ومفهومة، ربما يفسرها قرب العهد –زمان صدور المعجم– بالممارسة الديموقراطية؛ نظرًا للخبرة الاستعمارية التي كانت ما تزال جاثمة على صدور البلدان العربية، أو قريبة عهد بالرحيل عن عدد آخر من هذه البلدان العربية.

ب. ٢٠٠٨م/ معجم اللغة العربية المعاصرة، للدكتور أحمد مختار عمر (ت٢٠٠٣م) [عالم الكتب، القاهرة]:

يمثل هذا المعجم –نظريًّا– خطوة مهمة في هذا السياق؛ لمجموعة من المحددات، يتقدمها تاريخ صدوره بعد حقبة زمنية طويلة من الممارسات السياسية والانتخابية؛ مما يوحي بظهور بعض موائز أو خصائص في التجربة العربية من جانب، ومنزلة صانعه المرموقة في حقل صناعة المعجم الحديث؛ بوصفه أحد أهم المنظرين والعاملين في هذا الحقل المعرفي / التطبيقي.

وفيما يلي تحليل لعدد من المادخل المنتمية معرفيًّا لحقل الممارسة السياسية والديموقراطية:

- (ص وت/ ٢/ ١٣٣٠):

"صوت على كذا: أدلى برأيه، وأعرب عنه من خلال ***عملية*** انتخابية؛ صوت على القانون".

"صوت في الانتخابات: انتخب، أعطى صوته للمرشح الذي اختاره. "له حق التصويت – منحت النساء حق التصويت".

"صوت لمرشحه: أيده بإعطائه صوته في الانتخابات، عكس صوت ضده. صوت للحزب الحاكم".

- (قرع/ ٣/ ١٨١):

"اقتراع: ***عملية*** يبدي بواسطتها أعضاء جمعية أو هيئة سياسية رأيهم في قرار أو قضية ما".

- "حق الاقتراع: حق التصويت في الانتخابات البلدية النيابية".
- "صندوق الاقتراع: صندوق مغلق توضع فيه أوراق الناخبين".

- (ن خ ب / ٣/ ٢١٨١):

- "انتخب فلانًا: صوت لصالحه، اختاره بإعطائه صوته في الانتخاب، انتخب الشعب ممثليه - انتخب قائمة محلية، انتخب الحزب رئيسًا له".

- "الانتخاب: إجراء قانوني منظم، يختار بمقتضاه شخص لرئاسة أو مجلس نيابي، أو نقابة، أو جمعية، أو ندوة أو غيرها".

- "تحالف انتخابي: تحالف بين أحزاب أو بين رجالات السياسة؛ للحصول على أكبر عدد ممكن من الأصوات خلال الانتخابات".

- "تزوير انتخابي: مجمل المخالفات المتعلقة ***بالترشيح*** ولوائح الانتخابات، وبعملية التصويت، وعد الأصوات".

ويتضح من هذه النصوص المعجمية العلامات التالية:

أولًا: اتساع مدى ظهور التفريعات والأنواع في أشكال الممارسة الديموقراطية على مستويات:

أ. المفاهيم. ب. الإجراءات. ج. المجالات.

د. الحقوق. هـ. المراحل المتتابعة في الممارسة.

ثانيًا: ظهور واضح لمبدأ "***الحق***"؛ بوصفه إطارًا حاكمًا للممارسة الديموقراطية، في المداخل الفرعية: حق الاقتراع، وحق التصويت، وهو ملمح مهم جدًّا على طريق تعزيز الممارسة الديموقراطية؛ بوصفها من جملة "الحقوق الإنسانية" التي يمثل تعطيلها، أو التحايل عليها أو ما شابه من الممارسات نوعًا من العصف والتعسف بحق إنساني.

ثالثًا: ازدياد محددات الشفافية أو البلورية المعجمية في صياغة التعريفات، من خلال التقنيات المعجمية التالية:

أ. يسر التعريف.

ب. طول التعريف.

ج. إلحاق عبارات استعمالية بغرض توضيح الاستعمال وتثبيته.

د. ذكر مشتملات المدخل، وتفريعاته إن وجدت.

رابعًا: التنبه لفكرة محاصرة أشكال ما يمكن أن يضر بالممارسة الديموقراطية، من طريق استعمال كلمات / قيود محايدة في التعريفات، من مثل: "عملية"، التي حلت محل "معركة" التي ظهرت في تعريف جبران مسعود في معجم الرائد.

خامسًا: زيادة كثافة المداخل الرئيسة من جانب، والمداخل الفرعية من جانب آخر بصورة ظاهرة جدًّا، وهو أمر يعكس حجم التطور الذي أصاب أشكال الممارسة السياسية والديموقراطية، وما لحق مفاهيمها وإجراءاتها، ومجالاتها، وحدودها من تنامٍ وتوسع كمي بالأساس.

سادسًا: غياب مفاهيم من مثل (الترشيح) عن ساحة المداخل المعالجة أو المحررة، من دون مسوغ واضح من جانب هذا البحث.

إن تحليل مادة هذين المعجمين العربيين العامين الفرديين المعاصرين تكشف عن مجموعة من العلامات المهمة في سياق تعزيز الديموقراطية، هي:

أولًا: الاستجابة للتطورات الحادثة للمفاهيم والإجراءات والمجالات والحقوق والمراحل والتنظيم، بالمتابعة المعجمية، تالية تحرير مفاهيم المصطلحات المعبرة عن هذه الكليات في الممارسة الديموقراطية.

وهذه الاستجابة تجلت في مجموعة من الملاحظ، هي:

أ. تنامي كثافة المداخل المعززة للممارسة الديموقراطية.

ب. زيادة العناية بمؤشرات الوضوح والشفافية في تقنيات التعريفات، والعبارات الشارحة لتمثيلية الاستعمالات.

ثانيًا: الاستجابة لأشكال الاستقرار للمفهومات السياسية والانتخابية، بغلبة استعمال المصطلحات من المصدر اللساني الذاتي (من اللغة العربية)، ولا سيما من طريق:

أ. الاشتقاق.

ب. التركيب.

ج. التحويل الدلالي.

ثالثًا: عدم ظهور العناية باستهداف المستعمل (العربي) في المناطق الجغرافية المختلفة، وهذا الملمح ظاهر من عدم (البدائل الجغرافية المصطلحية) مع كل مدخل رئيس، بوصف هذه البدائل الجغرافية:

مصطلحات تستعمل مكان المصطلحات الأساسية المتمثلة في المداخل في مناطق جغرافية محددة من دون المناطق الجغرافية الأخرى.

[انظر: علم المصطلح .. مبادئ وتقنيات، ماري كلود – لوم، ترجمة، د. ريما بركة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت ٢٠١٢م (ص ٣٧٧)].

وهذا الغياب للبديل الجغرافي المصطلح قلل ما كان يمكن أن يستهدفه هذان المعجمان من خدمة وظيفة الانتشار المفهومي واستقراره لمفاهيم مصطلحات الممارسة الديموقراطية في خارج بلدان هذين المعجمين.

وهذا المبدأ المتمثل في رعاية توظيف (البديل الجغرافي) للمصطلح الانتخابي سيظل نقطة عتمة إلى حين ظهور (المعجم العربي لمصطلحات الانتخابات) في العام ٢٠١٤م.

٢/ ٢،١. المعجمية العربية العامة الجماعية المعاصرة:

كان من خصائص التصنيف المعاصر في تاريخ المعجم العربي ظهور منجز معجمي مؤسس، نهضت به الهيئات والمجامع اللغوية التي تأسست مع بزوغ فجر الربع الثاني من القرن الميلادي العشرين في بغداد ودمشق والقاهرة.

وهذا المنجز المعجمي الجماعي / المؤسسي مهم جدًّا في هذا السياق؛ لاعتبار واضح جدًّا، يتعلق بالمجامع والهيئات اللغوية بوصفها مؤسسات دول تترسم في خطى منجزها القواعد الحاكمة للمواد الدستورية المعبرة عن نظام هذه الدولة الأساسي، وهوية كل منها حضاريًّا وسياسيًّا، وتعيين محددات هذه الهوية اللغوية والسياسية.

والحقيقة أن فكرة تعزيز الديموقراطية تبقى فكرة نظرية محتملة على الأقل؛ بسبب أن أنظمة الحكم في البلدان العربية جميعًا لا تخرج عن الأطر والأشكال التالية:

أ. الجمهورية (رئاسية / نيابية).
ب. ملكية.

وهما –مع تقدير الخلاف الجوهري– لا يستبعدان الممارسات الديموقراطية على مستويات التمثيل النيابي، والتنفيذي، وهو الأمر الذي يستدعي حزمة من استقرار المفاهيم والإجراءات والحقوق، ووضوح المراحل في عمليات الممارسة الديموقراطية.

وسيقف هذا البحث عند معجمين جماعيين، حكم اختيارهما المعايير المؤسسية على رعاية الحقبتين الزمنيتين؛ عقد الستينيات، ثم ما بعده، ورعاية صدورها عن مؤسسات حكومية بالأساس.

١ - ١٩٦٠م/ المعجم الوسيط [لمجمع اللغة العربية بالقاهرة]:

لقد كان المجمع واعيًا بالمطالب العصرية التي توجهت نحو صناعة هذا المعجم عندما قرر صانعوه في مقدمة طبعته الأولى [ص ١٢] قائلين:

"ولقد اقتضت هذه الحال (حال نهضة العرب العامة في العصر الحديث) إنشاء "مجمع اللغة العربية"؛ ... ليجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون وتقدمها، ملائمة على العموم لحاجات الحياة في العصر الحاضر".

وفيما يلي تحليل لعدد من النصوص المعجمية في هذا السياق المعزز لممارسة الديقراطية من طريق المعجم:

- (ر ش ح/ ١/ ٣٥٨): "يقال: رشح فلانًا للوظيفة أو لعضوية كذا: زكاه (محدثة)".

- (ص وت/ ١/ ٥٤٧): "الصوت: الرأي الذي تبديه كتابة أو مشافهة في موضوع يقرر، أو شخص ينتخب (محدثة)".

- (ن خ ب)/ (٢/ ٩٤٤):

- "انتخبه: اختاره بإعطائه صوته في الانتخاب (محدثة)".

- "الانتخاب: إجراء قانوني يحدد نظامه ووقته ومكانه في دستور أو لائحة؛ ليختار على مقتضاه شخص أو أكثر لرياسة مجلس أو نقابة أو ندوة أو لعضويتها، أو نحو ذلك (محدثة)".

- "المنتخب [بكسر الخاء]: "من له حق التصويت في الانتخاب (محدثة)".

- "المنتخب [بفتح الخاء]: "من أعطي (بالبناء للمجهول) الصوت في الانتخاب".

و-: "من نال أكثر الأصوات فكان هو المختار (محدثة)".

ويتضح من تحليل هذه النصوص المعجمية ما يلي:

أولًا: التركيز على أن هذه المفاهيم التي سكنت حزمة هذه المصطلحات محدثة؛ مما يعني طروءها، وظهورها الحديث، وانبتات صلتها بالثقافة العربية من المنظور الكلي؛ أي أن المعجم ساعة توجه إلى تحرير هذه المفهومات كان ينهض بوظيفته التي تحملها، وهي السعي نحو استيعاب المفاهيم الحديثة العصرية في الميادين العلمية والفنية والحضارية بوجه عام.

وهذا التركيز واضح في المؤشر (محدثة)، الدال على طروء هذه المعاني واستيرادها من الأنظمة الفكرية والسياسية الغربية في حقبة الاتصال بالغرب في الخبرة التعليمية في الخارج، وفي الخبرة الاستعمارية في الداخل.

ثانيًا: وضوح مفهومات المصطلحات السياسية والانتخابية، وهو الوضوح الذي انعكس في التعريفات.

ثالثًا: استقرار الحدود الفاصلة بين المفهومات والإجراءات والحقوق، والمراحل في عمليات الممارسة الديموقراطية.

رابعًا: وضوح تأثير المعجمية العربية المؤسسية المعاصرة في معجمات الأفراد، وهو ما يمكن التدليل عليه بعرض تعريفات (معجم العربية المعاصرة) للدكتور أحمد مختار عمر على تعريفات المعجم الوسيط، وهو العرض الذي يكشف عن تأثر معجم العربية المعاصرة بالمعجم الوسيط بصورة واضحة جدًّا.

خامسًا: عدم اتساع مدى كثافة المداخل المنتمية لحقل العلوم السياسية بشكل أساسي، وحقل تعزيز الديموقراطية بشكل فرعي؛ لاعتبارات راجعة إلى:

أ- توقيت صدور المعجم الوسيط، وقرب عهده من الحقبة الملكية، والاستعمارية، أي ضآلة الخبرة في سياق الإطار الزمني الحديث نسبيًّا للممارسات الديموقراطية في البلدان العربية في ذلك التوقيت.

ب- ارتباط ظهور المعجم الوسيط بندرة النقل عن الغرب في مجال العلوم السياسية، وندرة المعاهد والأكاديميات المختصة في العلوم السياسية.

٢- ١٩٩٩م/ المعجم العربي الأساسي [المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، لاروس]:

يفتتح هذا المعجم أمره مقررًا في مقدمة الهيئة التي أصدرته [ص ٩]: أنه "لا يستنكف -في معاشرة حميمية لحركة اللغة – أن يورد الكلمات المولدة والمعربة والدخيلة التي دخلت الحياة، واستعملها رجال الفكر والثقافة (موردا) ... ما هو جدير بأن يعرف من مفردات اللغة الحية الجارية على ألسنة العلماء والأدباء والمثقفين والصحفيين وأقلامهم".

ثم يقرر: أن "للمعجم سمة موسوعية محددة، فهو يتناول عددًا من المصطلحات الجديدة الحضارية والعلمية والتقنية".

وفيما يلي بيان لمجموعة من العلامات البارزة في تعامله مع بعض المداخل المنتمية لمجال الانتخابات، تكشف عما ميز معالجتها في هذا المعجم:

- (ر ش ح/ ٥٢٤):

- "ترشيح؛ ج: ترشيحان: تقدم الشخص باسمه، أو تقديم شخص لاسم آخر، للانتخابات أو الاستفتاء أو المنصب أو وظيفة".

- "بطاقة ترشيح: ورقة تستخدم في الانتخابات لتسجيل الرأي".

- (ز ك ي/ ٨٥٠):

- "زكى المرشح: سانده وعززه، زكى مرشح حزب الأمة".

- "الفوز بالتزكية: فوز مرشح في الانتخابات دون أن يكون له منافس، فاز بالتزكية في الانتخابات البلدية".

- (ن ص ب / ١١٩٨): "نصاب: عدد من الناس لا بد منه؛ لكي يتم الاجتماع ويصبح قانونيًّا .. لعدم اكتمال النصاب أرجئ التصويت على المشروع".

إن تحليل مادة هذه النصوص المعجمية تكشف عن حضور للمفردات والمصطلحات المنتمية لمجال الانتخابات والممارسة الديموقراطية، وهو الحضور الذي جاء تصديقًا لهدف المعجم، الذي يروم التعريف بما جد

واستحدث من المعاني والدلالات الثقافية والحضارية الجديدة من جانب. ويأتي شاهدًا على فشو الكلمات الدالة على الممارسات المعلنة لعدد من الحقوق السياسية في المجتمعات العربية، والتوسع في استعمالها، ونقلها إلى المجالات الإدارية في الجمعيات والنقابات ومجالس الإدارات، ومجالات العمل الأهلي المختلفة.

ويلاحظ على معالجة هذا المعجم لهذا القطاع من الكلمات التي تسهم في تعزيز صور الممارسة الديموقراطية ما يلي:

أولًا: التنبه إلى ما طرأ على المجتمع من ممارسات جديدة، تتطلب من المعجم مسايرتها، بتعريف الكلمات والمصطلحات الدالة عليها.

ثانيًا: ظهور قصور نسبي في عدد من التعريفات، ومعالجة ذلك من خلال الأمثلة الاستعمالية، كما نرى في النص المعجمي المعرف للمدخل "زكى"؛ حيث جاء التعريف غير مستوعب، ولكن المثال الاستعمالي عوض هذا القصور بالإشارة إلى الانتخابات.

ثالثًا: غياب توظيف تقنية "البديل الجغرافي" للمصطلحات المعززة للممارسة الديموقراطية، وهذا الملمح مؤشر سلبي في ظل تحليل صدور المعجم عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم؛ بوصفها بيتًا خادمًا للثقافة في البلدان العربية جميعًا.

وهذا المعنى ظاهر في مقدمة المعجم الأولى [ص ٧]؛ حيث قررت قائلة: "وقد حملت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وهي بيت العمل الثقافي ***القومي الجامع***، هم العمل المعجمي على محاور عدة".

وهذا الغياب لتوظيف البدائل الجغرافية للمصطلحات الأساسية، ربما يثير قدرًا من الارتباك في التحصيل المفهومي لمفهومات مصطلحات الممارسة الديموقراطية في البلدان العربية، التي لا تستعمل المفردات التي أوردها هذا المعجم؛ بوصفها مصطلحات أساسية.

والحقيقة أن هذا الجهد من جانب المعجمية العربية العامة المعاصرة أسهم في تعزيز الديموقراطية؛ بما أتاحه من شيوع لعدد من المفاهيم بين عموم المثقفين والمستعملين العرب، عندما نقل هذه المصطلحات من حيز الاستعمال المصطلحي المحدود إلى حيز الاستعمال العام غير المحدود، وتحول بها إلى ما يشبه أن يكون كلمات لغوية عامة.

وهذا الشيوع أسهم في توسيع دائرة الوعي بهذه المفهومات المعززة للممارسة الديموقراطية، وربما أسهم في توسيع مداها الاستعمالي من الممارسة السياسية إلى الممارسة الاجتماعية بشكل أوسع.

٢/ ٢. المعجمية العربية المختصة وتعزيز الديموقراطية:

كان لتنامي العناية بتعزيز الممارسة الديموقراطية، وتنامي الشعور بأهمية خدمة العناية معرفيًّا – أثرهما في ظهور نوع من الاهتمام بمصطلحات الديموقراطية والانتخابات في المعجمات المختصة في العربية في الثقافة المعاصرة، وكان هذا الظهور مدعومًا من طريقين، هما:

أولًا: طريق الترجمة والتعريب.

ثانيًا: طريق التصنيف والتأليف المباشر.

وقد اتخذت العناية المعجمية العربية المختصة المعاصرة مسارين بارزين؛ من أجل تعزيز الممارسة الديموقراطية، من طريق خدمة قضية الوعي بمفهوماتها، وإجراءاتها، وحقوق المواطنين المتعلقة بها، والمنبثقة منها، ومراحل تنفيذها وممارساتها المنظمة، وهذان المساران هما:

٢/ ١,٢. المعجمية العربية المختصة غير المستقلة وتعزيز الديموقراطية.

٢/ ٢,٢. المعجمية العربية المختصة المستقلة وتعزيز الديموقراطية.

٢/ ١،٢. المعجمية العربية المختصة غير المستقلة وتعزيز الديموقراطية: خطاب المصادر الكلية:

إن فحص مصطلحية حقل الممارسة الديموقراطية يكشف عن إسهام عدد من الحقول المعرفية المتنوعة في تأسيسها، وبناء وتكملة هيكلها.

وهذا الفحص الذي تنبه لمجموعة من الحقول المعرفية المصدرة لكثير من الكلمات التي تحولت بموجب هذه الهجرة وهذا التصدير إلى مصطلحات أساسية في حقل مفهومات الممارسة الديموقراطية، راعى مجموعة من المعايير الجامعة التي أحاطت بهذا التحول الدلالي لهذه القطاعات من المفردات المهاجرة من هذه الحقول إلى حقل مفاهيم الديموقراطية وإجراءات ممارستها، كان أظهرها ما يلي:

أولًا: المعيار الثقافي؛ بوصفه السياق المعاصر الذي أسهم في إنتاج هذه المفهومات.

ثانيًا: المعيار الأخلاقي؛ بوصف الديموقراطية مفهومًا متأسسًا على استصحاب مبادئ أخلاقية؛ كالمساواة، وعدم التمييز والحرية.

ثالثًا: المعيار الاجتماعي؛ بوصف الممارسة الديموقراطية نمطًا من التحولات الاجتماعية في إدارة كثير من شئون الإنسان العربي المعاصر؛ الاجتماعية والسياسية معًا.

رابعًا: المعيار القانوني؛ بوصف الممارسة الديموقراطية إجراءات قانونية منظمة بالأساس.

خامسًا: المعيار التاريخي الحديث؛ بوصف الديموقراطية حاصل تفاعلات تاريخية حديثة، هي في الحقيقة –في التصور الكلي- بنت الدولة الحديثة التي ولدت في الغرب بصورة واضحة ونهائية.

وقد أنتجت هذه المعايير الخمسة المرصودة هنا، خمسة أنواع من المصادر المعجمية العربية المختصة المعاصرة، تطورت على أثرها قضية تعزيز الممارسة الديموقراطية في البلدان العربية؛ بسبب اتساع المدى الخادم لمفهوماتها، وانتشار هذه الخدمة وتعالقها بمجموعة من الحقول المعرفية المتعلقة بها.

وفيما يلي رصد لنماذج متعينة تحت هذه الأنواع الخمسة للمعجمات العربية (ترجمة / وتأليفًا) المختصة المعاصرة، التي قدمت -بما تضمنته من تحريرات- لعدد كبير من مصطلحات تعزيز الممارسة الديموقراطية على المستوى المفهومي من منظورات متعددة ومتنوعة في الوقت نفسه:

١. معاجم مصطلحات الاجتماع المعاصرة في العربية.
٢. معاجم مصطلحات الأخلاق المعاصرة في العربية.
٣. معاجم مصطلحات الثقافة المعاصرة في العربية.
٤. معاجم مصطلحات التاريخ المعاصرة في العربية.
٥. معاجم مصطلحات القانون المعاصرة في العربية.

وفيما يلي إضاءة موجزة على كل مصدر كلي من هذه المعجمات، بذكر بعض نماذجها في العربية المعاصرة:

(١)

معاجم المصطلحات الاجتماعية المعاصرة في العربية
مصدراً من مصادر تعزيز الممارسة الديموقراطية

(أ)

إن النظر إلى مصطلحية السياسة بوصفها جزءًا من مصطلحية العلوم الاجتماعية أمر مستقر، وهو ما نرى تطبيقًا له في العناية بتحرير مفهومات أصدرته الشعبة القومية للتربية والعلوم والثقافة "يونسكو"، الذي أشرف عليه مجمع اللغة العربية بالثقاهرة، بالاشتراك مع مركز تبادل القيم الثقافية بالقاهرة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة [ونشرته الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥م].

ويظهر من تحليل مقدمة هذا العمل المرجعي أن الهدف منه كان يتمثل في إضاءة كثير من المصطلحات التي يشوبها الغموض، ولم تنعم بعدُ بما ينبغي لها من الشيوع والاستقرار [ص أ].

وفحص مداخل هذا المعجم كاشف عن حضور جيد لعدد من المصطلحات السياسية والمصطلحات الانتخابية؛ بوصفها مداخل أساسية تستهدف تعزيز الممارسة الديموقراطية، من طريق خدمة الوعي المفهومي الذي ينعكس في أمرين:

أولًا: استهداف إضاءة العتمات الدلالية، بتعريف عدد من هذه المصطلحات؛ سعيًا نحو إزالة الغموض المحيط بها.

ثانيًا: استهداف منح هذه المصطلحات قدرًا من الاستقرار والشيوع بين الجماهير العربية.

ومن المصطلحات الدالة على هذا المجال ما يلي:

(اقتراع ٥٣/ اقتراع عام ٥٣/ انتخاب ٦٩/ بلدية ٩٧/ ترشيح ١٤٠/ تمرد ١٨١/ حرية ٢٢٩/ حق ٢٣٥/ حقوق مدنية ٢٣٦/ حكومة الوزارة ٢٣٩/ حكومة برلمانية ٢٣٩/ دكتاتورية ٢٢٦)، وغير ذلك.

وهذا المعجم معجم موسوعي ألفبائي جذعي، يستهدف التثقيف والتعليم؛ بما يذكره من مراجع للاستزادة في خاتمة التعليق على كل مدخل، ويحرص في الوقت نفسه على منح مستعمله الموثوقية في معلوماته؛ بما يذكره من أسماء محرري المداخل في نهاية كل مدخل والتعليق عليه.

ومن ثم فهو يمثل خطوة مهمة على طريق ما تقدمه المعجمية العربية المختصة غير المستقلة لتعزيز ممارسة الديموقراطية، بما يستهدفه من خدمة قضية الوعي بالمفاهيم الديموقراطية، ومعوقاتها، وإجراءتها، والحقوق الإنسانية المتعلقة بها من جانب، والسعي إلى استقرارها وشيوعها من جانب آخر.

(ب)

ولم يقف الأمر عند السهمة المؤسسية التي كانت وراء إصدار معجم للعلوم الاجتماعية في العربية المعاصرة، استهدف جزئيًّا خدمة قضية الوعي المفهومي؛ بما حرره من تعريفات لعدد من مصطلحات الانتخابات، ولكنه تجاوزه إلى ظهور سهمة فردية، أنجزت عددًا من المعجمات المختصة، بتعريف عدد من هذه المصطلحات في سياق عنايتها بمصطلحية علم الاجتماع، ومن هذه الأعمال ما يلي:

١. قاموس علم الاجتماع، للدكتور محمد عاطف غيث [دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٨٨م].

الذي يقرر في مقدمته [ص ١٠]:

"ولم يقتصر القاموس على المصطلحات المحددة في علم الاجتماع؛ بل إن طبيعة الدراسة في هذا العلم -التي تتداخل مع علوم اجتماعية وغير اجتماعية- جعلتنا نهتم بعدد كبير من مصطلحات ... السياسة والقانون".

وهذا المعجم معجم موسوعي مختص ألفبائي، على ترتيب حروف الهجاء في الإنجليزية! وهو غير مزود -للأسف- بكشاف للمصطلحات مرتبة وفق الألفبائية العربية؛ مما يصعب معه استقطاب شريحة كبيرة من المستعملين؛ نظرًا لعدم رعاية منظور المستعمل.

٢. معجم العلوم الاجتماعية، للدكتور فريدريك معتوق [أكاديمية إنترناشيونال، بيروت، ١٩٩٣م]، الذي يقرر في مقدمته [ص ١٠]:

"في هذا القاموس أهم ... المصطلحات المستخدمة في علم الاجتماع ... وعلم الاجتماع السياسي".

ومما عالج معناه من مصطلحات السياسة والانتخابات ما يلي:

(انتخاب ١٤١/ ديموقراطية ١٢٥/ ديموقراطية شعبية ٢٦٤/ حق الاعتراض الشعبي ٢٦٤/ حركة شعبية ٢٦٤)، وغير ذلك.

وهذا المعجم موسوعي مختص، رتب صانعه مداخله ترتيبًا ألفبائيًّا جذعيًّا وفق ترتيب حروف الهجاء الإنجليزية؛ ولكنه ألحق به كشافًا للمصطلحات، مرتبًا وفق ترتيب الألفبائية في العربية، فحقق قدرًا من التيسير على مستعمليه من العرب.

(٢)

معاجم المصطلحات الأخلاقية المعاصرة في العربية
مصدراً من مصادر تعزيز الممارسة الديموقراطية

يعد تأسيس الممارسة الديموقراطية على مبدأ المساواة، وعدم التمييز بين البشر إسهامًا مركزيًّا لعلم الأخلاق بالأساس.

وهو ما يجعل مصطلحية علم الأخلاق مصدرًا مهمًّا من مصادر تعزيز الممارسة الديموقراطية في الواقع المعاصر، ولا سيما تلك المصطلحية في نسختها الغربية التي نقلت إلى الثقافة العربية المعاصرة.

ومن الأعمال المعجمية الغربية التي ترجمت إلى العربية: معجم علم الأخلاق [بإشراف إيغوركون، وترجمة: توفيق سلوم، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٤م]، الذي يقرر في تصديره قائلًا:

"إن مقالات المعجم ... تسلط الضوء على مصطلحات علم الأخلاق وأعلامه ومدارسه، وتولي اهتمامًا خاصًّا بالفكر الأخلاقي الماركسي – اللينيني؛ جوهره ومفاهيمه ومبادئه".

وهذا الاختيار راجع إلى شيوع تطبيقات هذا الفكر في عدد من البلدان العربية في الحقبة التي تلت التحرر من الاحتلال الأجنبي.

ومما عالجه من مصطلحات حقل الممارسة السياسية والديموقراطية ما يلي: (التعاون ١٤٦/ التعصب ١٤٦/ حرية الإرادة ١٧٧/ الديماغوجية (النفاق السياسي) ٢٠٠/ الرأي العام ٢٠٦/ المساواة ٦٣٣).

وهذا المعجم مختص موسوعي، رتبت نسخته العربية ترتيبًا ألفبائيًّا جذعيًّا على ترتيب حروف الهجاء في العربية.

(٣)

معاجم مصطلحات التاريخ المعاصر في العربية
مصدراً من مصادر تعزيز الممارسة الديموقراطية

كان للتغيرات الجذرية التي شهدها العالم العربي في مجالات الحكم والتنظيمات والممارسات السياسية المنقولة من الغرب أثرها البالغ في ظهور مجموعة من المصطلحات السياسية ضمن مصطلحية التاريخ الحديث والمعاصر في هذا العالم.

وهو ما انعكس في المعجمات التي استهدفت التعريف بمصطلحات التاريخ العربي الحديث والمعاصر، وهو الأمر الذي جعل هذه الأعمال المرجعية مصدرًا من مصادر تعزيز الممارسة الديموقراطية في الثقافة العربية المعاصرة.

ومن هذه المعجمات (معجم مصطلحات التاريخ العربي الحديث والمعاصر) [للدكتور مصطفى عبد الغني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣م]، وما قرره مما هو صالح للإبانة عن سهمة المعجمية العربية المختصة غير المستقلة في تعزيز المميارسة الديموقراطية -من خلال دعم قضية الوعي بمفهوماتها، وإجراءاتها، وحقوق المواطن العربي فيها- ما نصه [ص ١٠]:

"لقد كان دافعنا إلى الاقتراب من هذا المعجم عامل موضوعي، وآخر جزئي مترتب عليه؛ أما الموضوعي فإن فشل كثير من المواقف أو التصرفات يعود في جانب كبير منه إلى ***خطأ في فهم المعنى وتباعد دلالاته***. وهنا نأتي إلى العامل الجزئي من التعريف على معنى المعنى في كل مصطلح يمكن لأنه يعيننا على تفهم ما وراء المصطلح بشكل مشترك".

إن هذا النص يكشف عن حقيقة التراتب بين العملي في الواقع والنظري المفهومي الكامن في بيان معنى المصطلحات وإضاءة مفهوماتها، وهو الأمر الذي يوكل إلى المعجمية العربية المعاصرة النهوض به؛ دعمًا وتعزيزًا لممارسة الديموقراطية العرجاء في البلدان العربية.

ومما عالجه هذا المعجم من المصطلحات السياسية والانتخابية ما يلي: (الأحكام العرفية ٨٧/ إعلان حقوق الإنسان ١٢٢/ الأحزاب والتنظيمات السياسية العربية ٣٤٢/ حقوق الإنسان ٣٩٥/ العزل السياسي ٣٨٣)، وغير ذلك.

وهذا المعجم معجم عربي موسوعي مختص معاصر، مرتب ترتيبًا ألفبائيًّا جذعيًّا، وقد ضمنه صانعه جملة من الملاحق التي ضمت عددًا من الوثائق ونصوص الاتفاقيات.

ومما ضمنه صانع هذا المعجم من وثائق لها علاقة قوية بمفاهيم تعزيز الممارسة الديموقراطية:

- الملحق (١٢) الخاص ببنية النظام الدستوري والقانوني [ص ص ٨٣٧-٨٤٤].

(٤)

معاجم مصطلحات الثقافة المعاصرة في العربية
مصدراً من مصادر تعزيز الممارسة الديموقراطية

إن التطور الديموقراطي الذي أحرزته المجتمعات في الغرب -تعييناً- كان ثمرة حقيقية لمسيرة طويلة، أسهمت الدراسات الثقافية في إنضاجها.

"ولا يستطيع أي فرد -يسعى إلى فهم العالم الحديث- الاستغناء عن فهم تام لعدد من المصطلحات الثقافية المعاصرة؛ ذلك أن التغييرات في مفرداتنا الاجتماعية والظروف ... السياسية والاجتماعية المتبدلة التي تندمج فيها تلك المفردات – تفتح لاحتمالات جديدة، وتستبعد طرق التفكير والحياة القديمتين"، على حد تعبير طلال أسد في تقديمه لكتاب [الكلمات المفاتيح ... معجم ثقافي ومجتمعي، ريموند وليامز، ترجمة: نعيمان عثمان، تقديم: طلال أسد، مراجعة: محمد بريزي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، رقم ٩٨٠(ط١) سنة ٢٠٠٥م (ص١٤)].

وهذا النمط من المعجمات المعروفة بالثقافية تستهدف [ص ١٩]:

"الإسهام في تحليل كلمات أساسية يستخدمها الناس في نقاشهم العام، وفي هذا المجهود التعليمي الذي يسعى إلى زيادة رأس المال الثقافي؛ ... ليكسر حاجز الخاصة، ويصل إلى الجمهور الأوسع؛ يهدف هذا الإشراك ***الواعي*** في النقاش إلى تغيير المجتمع ومكوناته وتطلعاته".

وقصة استهداف تعميق الوعي العام وتنميته هي إحدى دوافع فحص سهمة المعجمية العربية المعاصرة في تعزيز الممارسة الديموقراطية التي تعترضها معوقات مثيرة، تتعلق -في مجملها- بمستوى الوعي، ومستوى الشيوع المفهومي لمفهومات الديموقراطية وإجراءاتها، وما ينبثق منها من حقوق ومشاركات.

وأهمية هذه المعجمات الثقافية ذات الطابع الموسوعي أنها تضع أيدينا على التحولات التي أصابت عددًا من المفاهيم الشائعة، يقول ريموند وليامز -مثلًا- [ص ٣٢]: "يبدو أن التحولات في المعنى التي كنت أحاول فهمها قد بدأت في اللغة الإنجليزية في أوائل القرن التاسع عشر، واتخذت الصلات التي لمستها بين / classic طبقة، وart/ فن، وبين industry / صناعة، وdemocracy/ ديموقراطية، ليس شكلًا فكريًّا، ولكن أيضًا تاريخيًّا"، ثم يواصل فيقرر أنه يرى هذه التحولات أكثر تداخلًا وتعقيدًا.

والحقيقة أن أية عملية تستهدف تنمية الوعي العام بقضية تعزيز الممارسة الديموقراطية في البلدان العربية مرهونة بمدى فهم هذه التحولات المركبة والمعقدة بين كثير من الظواهر والمفهومات الثقافية بامتياز.

وقد عرفت الثقافة العربية المعاصرة –من طريق الترجمة والتعريب– عددًا من المعجمات الثقافية، نذكر منها المعجمين التاليين:

أ. ٢٠٠٥م / الكلمات المفاتيح .. معجم ثقافي ومجتمعي [ريموند وليامز، ترجمة: نعيمان عثمان، تقديم: طلال أسد، مراجعة: محمد بريري، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، (ط١) رقم ٩٨٠، ٢٠٠٥م].

محاولة تصنيف هذا المعجم –وإن تكن صعبة– ممكنة؛ ذلك أنه متنازع الانتماءات المعرفية، فهو وفق تصنيف صانعه [ص ٣٢]:

كتاب "تاريخ ثقافي، وعلم دلالات تاريخي، وتاريخ أفكار ونقد اجتماعي، وتاريخ أدبي، وعلم اجتماع".

والحقيقة أن هذا التنوع يكشف عن تعقد العلاقات التي تحيط بمفهوم الديموقراطية، الذي تعرض لأشكال كبيرة من التحولات والتطورات، منذ شكل مفهومًا في أثينا، وتعاقب منتقديها في منجز انتقادها إلى اليوم.

[انظر: الديموقراطية الأثينية، لجونز، ترجمة: د. عبد المحسن الخشاب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦م (ص ص ٦٧-١٠٣؛ ص ص ١٥١-١٩٠)].

ومما ورد في هذا المعجم الثقافي من المصطلحات وثيقة الصلة بقضية تعزيز الديموقراطية في الممارسة والمشاركة الواقعية ما يلي:

(الفوضوية ٥٦/ طبقة ٨٠/ تجمع ٩٤/ جماعة ١٠١/ ديموقراطية ١٢٤/ نخبة ١٤٧/ مساواة ١٥٣/ شعب ١٧٥/ إنسانية ١٩٠/ إمبريالية ٢٠٢/ تحرري (ليبرالي) ٢٢٨/ الجماهير ٢٢٤/ ثورة ٣٤٠/ رخاء (رفاهية) ٤١٦)، وغير ذلك.

وهذا المعجم معجم موسوعي مختص بالمصطلحات الثقافية المجتمعية، رتبت مداخله وفق النظام الألفبائي الإنجليزي، ولم يزوده المترجم العربي بكشاف للمصطلحات على ترتيب الحروف العربية؛ ليمنح مستعمله قدرًا واجبًا من التيسير.

ب. ٢٠١٠م / مفاتيح اصطلاحية جديدة ... معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع [طوني بينيت، وآخرين، ترجمة: سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، (ط١) ٢٠١٠م].

يعد هذا المعجم -من إحدى الزاويا- إعادة نظر في معجم ريموند وليامز السابق، وهو ما يقرره المترجم في مقدمته [ص ١٨] حين يقول:

"وأراد محررو هذا الكتاب أن يعيدوا النظر في مشروع وليامز (الكلمات المفاتيح) ضمن خطة عالمية طموحة ... فكانت النتيجة هذه الخزانة الموسوعية ... التي أطلقوا عليها اسم مفاتيح اصطلاحية جديدة؛ لأنها مشروع لبث العنفوان من جديد في "مفاتيح" وليامز الحية".

وهذا معناه استمرار دعم أهداف وليامز، المتعلقة بدعم النقاشات العامة، أو على حد تعبير مقدمة هذا المعجم [ص ٣٠] في وصف هذا العمل: هو "استكشاف لمعجم في منطقة حاسمة من النقاش الاجتماعي والثقافي، أورثت لنا في إطار ظروف تاريخية واجتماعية دقيقة ... إذا أراد ملايين الناس الذين تكون فاعلة بينهم أن يروها فاعلة".

ومما عالجه هذا المعجم مفاهيم من المصطلحات وثيقة الصلة بالديموقراطية وقضايا ممارستها ما يلي:

(الإدارة ٥٩/ الإصلاح والثورة ٨٣/ الأمة ١١٤/ البيروقراطية ١٥٥/ التسامح ١٨٠/ التصحيح السياسي ١٨٤/ التعددية الثقافية ٢٠٢ / الجمهور ٢٥٥/ حقوق الإنسان ٣٠٦/ الدولة ٣٢٧/ الديموقراطية ٣٣٢/ السلطة ٣٨٥/ السياسة ٤١٢/ العدالة ٤٧٠/ المجتمع ٥٩٣/ المساواة ٦١٠/ المواطنة ٦٥٧)، وغير ذلك.

وهذا المعجم معجم موسوعي مختص بالمصطلحات العابرة للثقافة، أحسن مترجمه إذ أعاد بناء مداخله وفق الترتيب العربي الألفبائي، وهو تطبيق واعٍ راعى منظور المستعمل العربي؛ تيسيرًا وتسهيلًا عليه.

(٥)

معاجم مصطلحات القانون المعاصرة في العربية
مصدرًا من مصادر تعزيز الممارسة الديموقراطية

تعد مصطلحية القانون مصدرًا من مصادر تعزيز الممارسة الديموقراطية لأسباب واضحة، تتعلق بالإجراءات والمراحل؛ ذلك أن الممارسات الديموقراطية هى في الأساس إجراءات منظمة، ويرجع إلى القانون فضل هذا التنظيم والضبط.

وفحص مدونة مصطلحات القوانين تكشف عن علاقة وثيقة بين قطاعات منها، والممارسة الديموقراطية بصورة واضحة.

ومراجعة مصطلحات القانون الدستوري –مثلًا– تكشف عن هذا الذي نقرره بشأن هذه العلاقة العضوية الوثيقة بين المعجمية العربية المختصة (بمصطلحات القانون)، وقضية تعزيز الممارسة الديموقراطية.

ومن الأعمال المعجمية العربية المهمة في هذا المجال: معجم القانون [مجمع اللغة العربية، القاهرة ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م].

وتحليل مقدمة هذا المعجم كاشف عن أنه جاء استجابة للتطورات الاجتماعية والسياسية التي انعكست على مجال التقاضي في مصر واليلدان العربية؛ بسبب من العلاقات مع الدول الغربية.

ومما عالجه هذا المعجم في قسم مصطلحات القانون الدستوري، مما هو وثيق الصلة بمفاهيم الممارسة الديموقراطية ما يلي:

(إدارة ديموقراطية ٤/ إعان انتخابي ٥/ أغلبية ٥/ اقتراع عام ٥/ اقتراع غير مباشر ٥/ إلغاء انتخابات ٦/ انتخابات ٥/ انقلاب ٧/ الأهلية الانتخابية ٧/ تصويت ٨/ تصويت إلكتروني ٩/ تمثيل نسبي ١٠/ جبهة انتخابية ١١/ حقوق عامة ١٤/ دعوة الشعب ١٧/ عقد اجتماع ٢٢٠)، وغير ذلك.

وهذا المعجم معجم عربي مختص، ذو سمة موسوعية، مرتب وفق الموضوعات في أقسام، كل قسم لمصطلحية قانون بعينه؛ فالقسم الأول لمصطلحات القانون الدستوري، وفي داخل كل قسم ترتب الألفاظ ترتيبًا ألفبائيًّا جذعيًّا.

ولم يصنع المجمع له كشافًا عامًّا لكل مصطلحات القوانين التي حرر مفاهيمها في هذا المعجم، موزعة على ثلاثة عشر قسمًا لمختلف مصطلحات القوانين.

إن هذه الأنواع الخمسة من المعجمات العربية المختصة المعاصرة تكشف عن حزمة من العلامات المهمة في سياق فحص إسهام المعجمية العربية في دعم تعزيز الممارسة الديموقراطية، وبناء جسور واعية للمشاركة المجتمعية فيها، يمكن بيانها فيما يلي:

أولًا: تعقد مسألة الديموقراطية على مستويات المفاهيم والإجراءات والمراحل والحقوق، وهو تعقد يجعل من الإسهام المعجمي أمرًا ضروريًّا وجوهريًّا لتعميق الوضوح لقضاياها ومسائلها، وخلق الشيوع، ودعم الاستقرار لها.

ثانيًا: تداخل مسائل الممارسة الديموقراطية وتشابكها مع كثير من الحقول المعرفية، اجتهد هذا البحث في الإحاطة بها، ورصدها في هذه الأنواع الخمسة؛ بوصفها أظهر الحقول المعرفية المتداخلة معها، وأكثرها ارتباطًا بها، وتأثيرًا في تناولها، وشويعها، واستقرارها، ووضوحها.

ثالثًا: يبدو أن مصطلحية القانون -وفي القلب منها مصطلحية القانون الدستوري- أكثر الحقول المعرفية ارتباطًا واتصالًا بمفاهيم الديموقراطية وإجراءاتها.

ولكن ذلك لا يقلل من أهمية أنواع المصطلحيات الأخرى الموزعة على الحقول: الاجتماعية والأخلاقية والتاريخية والثقافية المعاصرة بأي حال من الأحوال.

٢,٢/٢
المعجمية العربية المختصة المعاصرة المستقلة وتعزيز الممارسة الديموقراطية

يقصد هذا المعجم بقيد (المستقلة) في هذا العنوان هنا: المعجمات العربية المختصة بمعالجة المصطلحات السياسية والانتخابية؛ بوصفها واقعة في الصميم من استهداف تعزيز الممارسة الديموقراطية، والمشاركة فيها، وممارسة كل الحقوق السياسية.

واستقراء جغرافية المعجمية العربية المختصة المعاصرة المستقلة بهذا المعنى يكشف عن حضور نوعين ظاهرين منها، هما:

(١) المعجمية العربية المختصة المعاصرة المستقلة المنفتحة.
(٢) المعجمية العربية المختصة المعاصرة المستقلة المغلقة.

(١)
المعجمية العربية المختصة المعاصرة المستقلة المنفتحة مصدراً مباشراً من مصادر تعزيز الممارسة الديموقراطية

تمثل المعجمية العربية المعاصرة المختصة المستقلة المنفتحة -أي المعنية بتحرير المفاهيم السياسية؛ بما هو حقل معرفي منفتح أو أساسي في علاقته

بالممارسة الديموقراطية- خطوة مهمة جدًّا على طريق الإسهام المعجمي في تعزيز هذه الممارسة.

بالإمكان تعيين علامات محددة على خريطة جغرافية معجمات المصطلحات السياسية في العربية المعاصرة من منظوري التصنيف والترجمة معًا.

والعناية العربية المعاصرة بالمصطلح السياسي بالمعنى المنفتح في إحاطته بالمذاهب والمفاهيم والمؤسسات والإجراءات، والممارسات، أمر قديم نسبيًّا -ربما أمكن أن يؤرخ له بنهايات القرن ١٩ م الميلادي، كما ظهر من عمل الشيخ حسين المرصفي في رسالة الكلم الثمان- بوصفه عملًا مرجعيًّا توجه اهتمامه إلى تحرير جملة من المفاهيم السياسية والقومية التي أخذت في الشيوع على ألسنة الشباب في تلك الحقبة المشار إليها.

وقد أخذت هذه العناية المعاصرة من المنظور المعجمي مسارين ظاهرين، هما:

أولًا: مسار خدمة مصطلحات المذاهب السياسية على وجه التعيين.

ثانيًا: مسار خدمة المصطلحات السياسية على وجه العموم، بما في ذلك المفاهيم والإجراءات والمؤسسات والممارسات، إلخ.

ومما يعكس هذه العناية المعاصرة من جانب التطبيقات المعجمية المختصة بهذا المجال ما يلي:

أ. ١٩٩٩م/ قاموس المذاهب السياسية [لمارتين دودج، ترجمة: أحمد المصري، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٩٩م].

ب. ١٩٤١م/ القاموس السياسي، [لأحمد عطية الله، دار النهضة العربية، القاهرة، (ط٣)، ١٩٦٨م]، وهي المعتمدة هنا.

ج. ٢٠٠٩م/ المصطلحات السياسية [لفتحي شهاب الدين، تقديم د. عبد الحميد الغزالي، المركز الحضاري للدراسات المستقبلية، القاهرة، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م].

د.٢٠١٢م/ قاموس المصطلحات السياسية [تقديم د. سامح فوزي، الهيئة العامة لقصور الثقافة، وزارة الثقافة المصرية، القاهرة، ٢٠١٢م].

جاء اختيار هذه العينة من معجمات المصطلحات السياسية بوصفها تمثيلًا لمنجز المعجمية العربية المعاصرة المختصة المنفتحة، لتؤكد أن نصف القرن المنصرم قدم بعض الإسهامات المعجمية التي كان من نتائجها ما يلي:

أولًا: تطوير تطبيقات المعجمية المختصة بالمفاهيم السياسية بصورة عامة.

ثانيًا: إسهام في تعميق الوعي بالمفاهيم السياسية، ودعم ما يترتب على هذا الدعم من آثار إيجابية على صور المناقشات والمشاركات في هذا المجال الحيوي والمؤثر معًا.

والحقيقة أن فكرة إسهام المعجمية المختصة بالمصطلح السياسي في تنمية الوعي العام وعوائده على ضبط الممارسة وترشيد المشاركة، كانت حاضرة بصور متفاوتة في خطاب مقدمات هذه المعجمات المختصة، وقد بلغ هذا الحضور حلًّا ممتازًا في مقدمات المعجمات السياسية المتأخرة، أو القريبة من الحقبة الراهنة، ربما بتأثير الأحداث المتلاحقة التي صاحبت ما عرف في الأدبيات الإعلامية باسم: الربيع العربي، الذي بدأ مع ثورتي تونس ٢٠١٠م، ثم مصر ٢٠١١م.

وفيما يلي بيان أدلة ذلك الحضور من خلال زمرة من نصوص مقدمات هذه المعجمات:

(١) يقول مارتن دودج (ت ١٩٣١م) [ص ٩]:

"وضعنا لك هذا الكتاب الذي وصفنا فيه تلك المذاهب [السياسية] جميعها وصفًا بريئًا مجردًا؛ حتى يغدو في المستطاع ***التمييز بينها***، وحتى يستطيع القارئ أن يعتمد في كل منها على وقائع ملموسة ثابتة، وحينئذ يمكنه أن يضع العنوان الصحيح على قارورة الدواء المقصودة. وهنا فقط

يستطيع أن يصل عن طريق تفكيره الصحيح إلى تقدير القيمة العلاجية لمحتويات القارورة بالذات".

وواضح جدًّا من سطور هذا النقل أن مارتين دودج كان يستشعر نوعًا من الاحتقانات الجماهيرية، يمكن وصفها ***بالأمراض الاجتماعية***، وهو الوصف الذي استدعى بنيات واصفة من قبيل: قارورة الدواء، والقيمة العلاجية، والنظر إلى المعجم بوصفه مشرط جراح، أو تركيبًا دوائيًّا وثيق الصلة، واضح الدلالة على نجاعته في دعم قضية الوعي السياسي، ودعم نتائجه الإيجابية في سياقات الممارسة والمشاركة.

وعلى الرغم من العناية الأساسية الموجهة إلى تحرير مفاهيم المذاهب السياسية، فإن ثمة عناية أخرى توجه لها هذا المعجم، تمثلت في تحرير عدد كبير من مفاهيم المصطلحات السياسية، تعلقت بالمفاهيم والإجراءات والحقوق والممارسات، وردت في سياق التعريف بمصطلحات المذاهب، أفرد لها المؤلف قسمًا للتعريف بها، ومما ورد فيه من المصطلحات المتصلة اتصالًا وثيقًا بالممارسة الديموقراطية ما يلي:

(التعاون ٦٠/ الديموقراطية ٦١/ الديموقراطية السياسية ٦٢/ ديموقراطية النقابات ٦٣/ الدكتاتورية ٦٤/ الوطنية ٧٤/ السلمية ٨٠/ العنصرية ٨٠/ الجمهورية ٨٢)، وغير ذلك.

وهذا المعجم -فيما يبدو- قسمان:

الأول منها -وهو المخصص لتعريف المذاهب السياسية- يبدو أنه جاء مرتبًا ترتيبًا تاريخيًّا، مراعيًا تاريخ ظهور كل مذهب سياسي على أرض الواقع (مبتدئًا بالمذهب الخيالي (اليوتوبيا) / ثم الديموقراطية، ثم الاشتراكية / ثم الشيوعية / ثم الفاشية).

الأخير: للمصطلحات السياسية، وجاءت المصطلحات فيه مرتبة ترتيبًا ألفبائيًّا جذعيًّا وفق ترتيب حروف الهجاء في الإنجليزية، ولم يصنع له المترجم كشافًا للمصطلحات على ترتيب حروف الألفبائية العربية؛ ليسهل استعماله على الجمهور العربي!

ومن المهم تأمل هذه الغاية ذات الطبيعة العلاجية من منظور زمان إنجاز هذا المعجم التي كانت قبل سنة ١٩٣١م، وهو عام وفاة صانعه: مارتين دودج.

(٢) ويقول د. أحمد عطية الله (ت ١٩٨٣م): [ص ١ من المقدمة]:

"كان الفراغ في المكتبة العربية حافزًا للمؤلف على إصدار "القاموس السياسي" في عام ١٩٤١م؛ ***ليسد حاجة القارئ*** في متابعة شئون العالم في ضوء محايد.

كان هذا هو الهدف من إصدار القاموس السياسي في صورته الأولى، وهو نفس الهدف الذي يحاول المؤلف تحقيقه في هذه الطبعة".

ويقول [ص ٢ من المقدمة]:

لقد "دأبت وسائل الإعلام والدعاية -من وطنية وصديقة ومحايدة ومعادية- على خلق ***جو من الحيرة والريبة*** ... بينما غابت المراجع الرصينة التي تتابع هذه التطورات ... وبذلك تضاعفت الحاجة إلى ***مرجع موسوعي مؤتمن يسد هذا الفراغ***".

وتحليل هذه النقل كاشف عن استهداف تحقيق الغايات التالية:

أولًا: النهوض بالمسئولية العلمية؛ استجابة لدواعي سد الفراغ في المجال العلمي المختص بالمصطلحية السياسية.

ثانيًا: النهوض بالمسئولية الوطنية؛ حماية للمجتمع من آثار الحيرة والريبة التي تعمل عليها الدعايات المعادية تعيينًا، وفي هذا المحور تتجلى وظيفة المعجم بوصفه وسيلة أساسية لدعم تنمية الوعي، وتصبح الأفكار، وضبط الممارسة، وترشيد المشاركة من طريق الاستجابة لتحرير مفاهيم المصطلحات السياسية المتعلقة بالمشاركة والممارسة في نشاطات المجتمع.

ومن المهم جدًّا فحص هذه الغايات في ضوء الحقبة التاريخية التي شهدت صدور الطبعة الأولى ١٩٤١م، والطبعة الثانية ١٩٤٣م، التي كان يخيم عليها أجواء عالمية عاصفة؛ بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية. كما أنه من المهم جدًّا تأمل فحص هذه الغايات في ضوء الكارثة التي حلت بالبلدان العربية ١٩٦٧م، وهي السنة التي سبقت صدور هذا المعجم بسنة واحدة في طبعته الثالثة.

(٣) ويقول فتحي شهاب الدين [ص ٧] إن مادة عمله المرجعي (المصطلحات السياسية) يستهدف خدمة جانب عملي يتعلق بضبط العمل السياسي الذي ينهض به عدد من الرموز والقيادات في قطاع من المنتمين لبعض تيارات الحركة الإسلامية المشتغلين بالسياسة.

والجديد في هذا العمل المرجعي "التجميعي" هو استقلال "مصطلحات الممارسة السياسية بقسم مستقل [ص ص ٨١-٨٩]، ضم أحد عشر مصطلحًا على وجه التعيين [من م ١١٢-١٢٢]، وهي كما يلي:

(البرلمان ٩٣/ جماعة المصلحة (جماعة الضغط) اللوبي ٨٤/ المجتمع المدني ٨٤/ انتخاب ١١٥/ النظام الانتخابي ٨٦/ رأي عام ٨٧/ رقابة برلمانية ٨٧/ تجميع المصالح ٨٨/ استفتاء ١٢١/ تغذية استرجاعية ٨٩).

ومن الجدير بالذكر أن هذا العمل المرجعي "التجميعي" اجتهد في تحقيق جملة من الأهدف النوعية غير المسبوقة، هي:

أولًا: محاولة "عرض المصطلحات وفق رؤية (المؤلف) الإسلامية دون تعسف أو انحياز لهذه الرؤية"، على حد تعبير الدكتور عبد الحميد الغزالي (ت ٢٠١١م) في مقدمته للعمل.

ثانيًا: ظهور هذه المحاولة في سياق نمط من التصنيف، والتدريب لرموز أو أعضاء بأعيانهم ينتمون لبعض الجماعات والحركات في التيار الإسلامي، قبل ثورة ٢٠١١م.

وهذا بعد تجاوز سايق بناء الوعي العام، وقضية الشيوع والعموم إلى بناء وعي في سياق مخصوص، يتذرع بآلية التربية العملية لقطاع من المشتغلين بالعمل السياسي والمجتمعي.

وهاتان العلاقتان تمثلان خطوة ابتدائية أو أولية، تعكس تقديرًا نوعيًّا لضبط المفاهيم وتحريرها، ومراجعتها، بوصف ذلك التقدير خطوة تكشف عن إدراك لأهمية الأعمال المرجعية / المعجمية في تعزيز الممارسة، ولا سيما أن هذه المجموعة من المصطلحات السياسية النوعية المختصة بمسألة "الممارسة السياسية" جاءت في هذا العمل المرجعي / المعجمي في قسم

مستقل، وهو تجل لتطبيقات منهج الترتيب الموضوعي / المفهومي في التصنيف المعجمي.

وهذا المعجم معجم عربي موضوعي مختص بمصطلحات السياسة، رتبه صانعه ترتيبًا موضوعيًّا فجاء في ستة أقسام؛ كل قسم منها لمصطلحات موضوع بعينه، كما يلي:

أ. مصطلحات النظرية السياسية: مفاهيم / أيدلوجيات / مذاهب [من م١-م٦٠ – ص ص ٩-٥٢].

ب. مصطلحات المؤسسات السياسية والإدارية: (أ) الدستور والحكومات [م ٦١ – م ٩٤ – ص ص ٥٣-٧٠].

(ب) مصطلحات المفاهيم السياسية [م ٩ - م١١١- ص ص ٧١-٧٩].

ج- مصطلحات الممارسة السياسية [م ١١٢- م ١٢٢- ص ص ٨٣-٨٩].

د- مصطلحات قضايا الأمن والإستراتيجية [م ١٢٣- م ١٤٥- ص ص ٩١-١٠٥].

هـ- مصطلحات التنظيم الدولي [م ١٤٦-١٦١- ص ص ١٠٧-١١٦].

و- مصطلحات العلاقات الدولية [م ١٦٢- م ١٧٣- ص ص ١١٧-١٢٤].

والحقيقة أن عناية الباحثين المنتمين للفكرية والحركية الإسلامية في العصر الحديث تثير الانتباه، من عدة جوانب، من أظهرها:

أولًا: كثافة الأعمال المرجعية، مقارنة بكثافة الأعمال المرجعية من جانب المنتمين للتيارات الفكرية والحركية الأخرى، وفي هذا السياق تبرز أعمال مرجعية / معجمية أو قريبة من المعجميين للدكتور توفيق الواعي [المصطلحات السياسية، للدكتور توفيق الواعي، الكويت ٢٠٠٥م، والدكتور حسن الترابي، دار الساقي، بيروت، ١٤٢١-٢٠٠٠م]. والدكتور محمد عمارة [معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام، القاهرة، ٢٠١٠م].

ثانيًا: الاجتهاد في المقاربة النقدية لكثير من مصطلحات النظرية والممارسة السياسية، في ضوء الخبرة التي أنتجتها الفكرية والحركية الإسلامية المعاصرة؛ أي أن هذه المحاولات لم تقف عند حدود النقل، والتيسير، والتوضيح، وخدمة قضايا الشيوع والاستقرار المفهومي لمصطلحات تعزيز الممارسة الديموقراطية، شأن الغالب على الأعمال المعجمية المختصة بهذا المجال في الثقافة العربية المعاصرة.

وهذا الملمح يمثل إضافة حقيقية في سياق توزين سهمة المعجمية العربية المختصة المعاصرة في تعزيز الممارسة الديموقراطية، التي تعوق

تقدمها معوقات كثيرة، بعضها راجع إلى هم النقد والتأصيل والمشروعية في ضوء سؤال الهوية.

(٤) ويقول د. سامح فوزي [ص ٤-٥]:

إن "***التوعية السياسية***، وفهم المصطلحات السياسية يشجع الشخص على النظرة المتأملة في السياسة، ويقوده إلى المشاركة، والانخراط في حوارات سياسية، والتخلي عن الشعور بالعجز الناتج عن عدم فهم المصطلحات المتداولة".

ويقول [ص ٥]:

"كثير من المفاهيم التي وردت في هذا الكتاب تستخدم في الخطابات الإعلامية، والأحاديث السياسية، وتفرض نفسها في حوارات المواطنين العاديين، ورغم ذلك نعجز عن تعريفها بشكل دقيق، أو نفهم مقاصدها ومعانيها، من هنا يقدم (هذا) الكتاب ***خدمة*** للباحث المتخصص، والمواطن العادي الذي يريد أن يفهم عالم السياسة فهمًا صحيحًا، خاصة في المجتمع المصري، ***الذي ظل محجوبًا عن السياسة لنحو ستين عامًا***".

ويقول [ص ٥]:

"ويأتي صدور هذا الكتاب بعد عام من ثورة ٢٥ يناير (٢٠١١م)؛ ليؤكد –ليس فقط– على ***أهمية التثقيف السياسي للمواطنين***، ولكن أيضًا ضرورة تعريف المفاهيم تعريفًا وثيقًا؛ ***للتخلص من المناقشات*** الاستقطابية التي عرفتها مصر ... وكان بطلها الأول هو الاختلاف حول تعريف مصطلحات سياسية".

وتعلن المقدمة –في وضوح تام– أن الأمنية ماثلة في "أن يسهم الكتاب في ***نشر الوعي بالسياسة، ويدفع في اتجاه ممارستها*** في المجتمع بصورة صحيحة".

إن تحليل هذه النقول التي طالت شيئًا ما – يكشف عن الغايات والوظائف التالية:

أولًا: إرادة خدمة وظيفة تنمية الوعي المتجمعي.

ثانيًا: إرادة الإسهام في تجاوز الاستقطابات على أساس تصحيح المفاهيم من جانب، وضبط الممارسة من جانب آخر.

ثالثًا: ظهور نمط من الاستجابة المعجمية للتطورات المجتمعية، فهذا العمل المرجعي –كما قررت مقدمته– جاء تلبية لتغير حقيقي أصاب المجتمع المصري.

صحيح أن هذا التغير لم يأخذ شكله النهائي، ولم يستقر، ولم يسفر عن تجل واضح، ولم ينتج اصطلاحًا، إلا أن بعض ملامح الصحة المصاحبة لنشاطاته كامنة في ظهور العناية بقضية ***بناء الوعي***، وتصحيح الأفكار من طريق الإسهام المعجمي المختص، الذي يروم تعزيز الممارسة وترشيد المشاركة، وتوجيهها في الاتجاه الصحيح المثمر، الذي يساعد في بناء مجتمع متماسك منسجم النسيج.

وهذا المعجم معجم عربي موسوعي معاصر، منفتح على المصطلحات السياسية بشكل عام.

وقد رتب مداخله / مصطلحاته ترتيبًا ألفبائيًّا جذعيًّا على ترتيب حروف الهجاء العربية (مع عدم ورود مداخل في حروف الذال / والزاي / والظاء).

وقد أثرت الأجواء التي واكبت صدور هذا المعجم على العناية بعدد من المصطلحات، يبدو أنها عولجت وحررت فيه على خلفية دعم ثورة يناير (٢٠١١م) في سنتها الأولى، من مثل ما يلي:

(التطهير ٣١/ التعددية ٣١/ تعديل الدستور ٣٢/ الحقوق المدنية ٤٥/ حكومة ائتلافية ٤٥/ الشرعية ٦٣/ فوضوية ٨٠/ معارضة ٩٣/ النخبة ٩٥/ هيمنة مدنية ١٠٤)، وغير ذلك.

(٢)

المعجمية العربية المختصة المعاصرة المستقلة المنغلقة
مصدرًا مباشرًا من مصادر تعزيز الممارسة الديموقراطية

مر بنا -في مطلبين سابقين- ظهور نوع عناية بتحرير مفاهيم قطاعات لمصطلحات السياسة، التي تقع في الصميم من حقل مصطلحات الممارسة السياسية، واتخذ هذا الظهور الأشكال التالية:

أولًا: ظهور مختلط ضمن مصطلحية القانون الدستوري، في المطلب الذي سبق وكشف عن سهمة المعاجم الاصطلاحية القانونية في تعزيز الممارسة اليمقراطية.

ثانيًا: ظهور في صورة مستقلة، ضمن بعض معاجم المصطلحات السياسية التي رتبت فيها المداخل ترتيبًا موضوعيًّا، على ما سبق ظهوره في معجم المصطلحات السياسية لفتحي شهاب الدين، الذي خصص القسم الثالث منه لما أطلق عليه: مصطلحات الممارسة السياسية.

وفي هذا المطلب تخطو المعجمية العربية المختصة المستقلة المعاصرة خطوة أخرى، أكثر اتصالًا ودعمًا لقضية تعزيز الممارسة والمشاركة الديموقراطية، تتمثل في ظهور نوع من المعجمات العربية المختصة المستقلة المنغلقة المعاصرة.

والمقصود بقيد المنغلقة هنا هو إخلاصها لتحرير مفاهيم المصطلحات السياسية الواقعة في قلب حقل مصطلحات الممارسة السياسية تعيينًا، بحيث يمكننا أن نقرر أن هذا النوع من المعجمات ظهر وفيًّا لخدمة مفاهيم ***الممارسة السياسية***، والمسألة الديموقراطية، من دون مزاحمة من حقول سياسية أخرى.

وإذا كان (قاموس المصطلحات السياسية)، الذي قدم له الدكتور سامح فوزي، الصادر سنة ٢٠١٢م، ومن قبله [المصطلحات السياسية لفتحي شهاب الدين ٢٠٠٩م] – قد أنجزا شيئًا متطورًا ملموسًا في حقل تطبيقات المعجمية المختصة بخدمة مفاهيم مصطلحات الممارسة السياسية والمشاركة المجتمعية؛ استجابة لمطالب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م أو تأثر بالمناخ العام الذي أفرزته في سنتها الأولى تعيينًا من جانب، أو استجابة استشراقية لتثقيف الرموز المشتغلة بالعمل السياسي في بعض الجماعات أو الكيانات قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م بنحو عامين، على ما يظهر من تحليل خطاب مقدمات معجم فتحي شهاب الدين، وتحليل زمان صدوره، وتحليل الانتماء الأيدلوجي لصانعه، ومن كاتب التصدير له من جانب آخر – أن معجمات هذا المطلب مثلت استجابة أكثر رحابة، وأكثر تطورًا،

وأكثر اتصالًا وحميمية بقضية تعزيز الممارسة السياسية والمشاركة المجتمعية؛ سعيًا إلى تعميق التجربة الديموقراطية، التي كانت وليدة على خلفيات ميلاد الربيع العربي.

وهو الأمر الذي يدعمه صدور المعجمين مشغلة هذا المطلب بعد ٢٠١١م وهذان المعجمان العربيان المعاصران المختصان المستقلان المنغلقان على خدمة تعزيز الممارسة السياسية والمشاركة المجتمعية هما:

(١) القاموس البرلماني العربي [للدكتور علي الصاوي، وتقديم الدكتور زين عبد الهادي، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، ٢٠١٣م].

(٢) المعجم العربي لمصطلحات الانتخابات [إشراف وتوجيه: رفاييل لوبيز - بينتور، الوكالة السويدية للتنمية الدولية (سيدا) / والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٠١٤م].

وفيما يلي تحليل لخطاب الأغراض أو الأهداف الحاكمة التي دفعت إلى إنجاز هذين المعجمين؛ سعيًا للكشف عن مدى حضور الإسهام المعجمي العربي المختص المعاصر على خريطة تعزيز الممارسة الديموقراطية في البلدان العربية.

(١)

القاموس البرلماني العربي: تحليل خطاب الأغراض

يفتتح الدكتور زين عبد الهادي مقدمته للقاموس البرلماني العربي بذكر مميزاته، التي تعكس في الوقت نفسه بعض الأغراض التي دفعت إلى تصنيفه، يقول [ص ٦]:

"كانت القضية التي تواجه المتخصصين دائمًا (هي) ***عدم استقرار المصطلح البرلماني***، وإعادة تفسيره على عدة أوجه، وبما كان يخل بمضمون ومفهوم كثير من تلك المصطلحات".

وهذه المسألة تعيينًا تصلح تفسيرًا لكثير من مشكلات الممارسة الديموقراطية والبرلمانية معًا، ومراجعة عدد من القضايا الملتبسة في التطبيقات، والممارسة الديموقراطية والبرلمانية في حقبة ما بعد ٢٥ يناير ٢٠١١م تكشف عن أثر غياب استقرار المفاهيم في هذا الحقل المعرفي، وهو غموض أنتج جدلًا واسعًا حول عدد كبير من المفاهيم السياسية الحاكمة في مجال الممارسة والمشاركة الديموقراطية والبرلمانية (النيابية)، بدءًا من إجراءات المشاركة، وانتهاء بقرارات حل بعض المجالس النيابية على خلفية تفسيرات غير مستقرة لعدد من مصطلحات الممارسة السياسية في ميدان المشاركة الديموقراطية والنيابية.

كما أن مسألة عدم استقرار مفاهيم مصطلحات الممارسة الديموقراطية والعمل النيابي (البرلماني)، تصلح أن تكون سببًا منتجًا لحالة الالتباس، والارتباك في الواقع المصري والعربي بعد أحداث الربيع العربي.

من جانب آخر، يقرر الدكتور زين عبد الهادي [ص ٦] أن هذا المعجم يأتي استجابة عملية لخدمة الجهاز الاصطلاحي الآخذة في التنامي من نحو عقدين مع بزوغ فجر الألفية الثالثة، يقول:

"إضافة إلى كل ذلك، فإن ثراء اللغة العربية واستيعابها بشكل طيب للمصطلحات الواردة من العمل في البرلمانات على المستوى المهني، والعمل في تدريس العلوم البرلمانية أكثر من عشرين عامًا.

وعبر عمل دءوب، استطاع أن يبني هذا المعجم الفريد، الذي جمع فيه مصطلحات العمل البرلماني المهني من جانب، وكذلك المصطلحات العلمية التي يتم إلقاؤها على الطلاب في الجامعات".

وهذه العوامل الدافعة لإنجاز هذا المعجم هي -في الحقيقة- استجابات عملية حية وشبه سريعة للوعي المعجمي العربي المختص المعاصر، بضرورة الإسهام في تعزيز الممارسة الديموقراطية، وتعزيز بعض أشكال نتائجها العملية المتمثلة في المشاركة النيابية أو العمل البرلماني، وهذا الإسهام يتجلى من خلال فحص هذا المعجم في الأشكال التالية:

أولًا: سد الفراغ القائم في المكتبة العربية في مجال خدمة الجهاز الاصطلاحي للعمل البرلماني (النيابي)؛ بوصفه تجليًا واضحًا جدًّا لنتائج الممارسة الديموقراطية.

ثانيًا: الإسهام في استقرار مفاهيم هذا الحقل المعرفي، بضبط التعريفات لمصطلحات المجال الثقافي العربي؛ بوصف الممارسة الديموقراطية، ونتائجها العملية والمؤسسية باتت محل اهتمام جماهيري متزايد بعد ٢٠١١م.

ثالثًا: الإسهام في خدمة قضايا التعليم في مجال العلوم السياسية المتعلقة بحقول الممارسة والمشاركة الديموقراطية والبرلمانية، من طريق صناعة أعمال مرجعية (معجمية)، تساعد على استقرار المفاهيم، والتعريفات، وشيوعها، واستثمارها.

وهذه التجليات المستنبطة من تقديم الدكتور زين عبد الهادي لهذا العمل المرجعي تظهر واضحة في مقدمة الدكتور علي الصاوي صانع هذا المعجم، الذي يقول [ص ٩]:

"بات التطوير البرلماني ***ونشر الثقافة البرلمانية*** مطلبًا أساسيًّا للبرلمانات، المعاصرة، ***وأحد أفضل الممارسات*** الدولية في مجال تأخير؛ ومن ثم تحديث

الثقافة البرلمانية (يتمثل في صناعة أعمال مرجعية معجمية تعرف بمفاهيم مصطلحات هذا المجال)، وقد بادرت بعض المجالس العربية بإعداد قاموس أو معجم مصغر حول المصطلحات ... البرلمانية".

ويشير الدكتور الصاوي في هذا النقل إلى التجارب المعجمية التالية:

أ. مصطلحات برلمانية [دائرة المعلومات والبحوث، مجلس الدولة، سلطنة عمان، ١٩٩٨م].

ب. قاموس مصطلحات قانونية وبرلمانية [مجلس الشورى، مملكة البحرين، بلا تاريخ].

ومما ظهر في المجال نفسه قبل محاولة الدكتور علي الصاوي وبعده المحاولتان المعجميتان التاليتان:

أ. مصطلحات برلمانية شائعة [مجلس الشورى، المنامة، البحرين ٢٠١٢م].

ب. معجم المصطلحات البرلمانية والدبلوماسية، د. بسام عبد الرحمن [المشاقبة، دار أرقم، عمان، الأردن ٢٠١٥م].

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى ظهور خجول لعدد من المصطلحات الممارسة الديموقراطية المختصة بالعمل البرلماني في عدد من معجمات المصطلحات السياسية، بدءًا من معجم أحمد عطية الله، ووصولًا إلى محاولة

فتحي شهاب الدين التي تميزت بصورة نسبية بمنحها الموضوعي التصنيفي الذي سمح لبعض مصطلحات العمل البرلماني بالظهور الموضوعي ضمن أقسام مصطلحات الممارسة السياسية، والمؤسسات الإدارية السياسية في ذلك المعجم الذي سبق بيان سهمته في تعزيز الممارسة الديموقراطية هنا في هذا البحث.

والحقيقة أن دعوى خدمة هذا المعجم لعموم المستعملين العرب، وهي الدعوى المفهومة من تحليل خطاب عنوانه (القاموس البرلماني العربي) – محل مراجعة؛ فتحليل بنية النصوص القاموسية فيه تكشف عن انطلاق من تقدير مصطلحات العمل البرلماني الشائعة في الاستعمال المصري الأكاديمي والعام على وجه التعيين.

ولم تظهر أية تقنية معجمية تدعم دعوى خدمة هذا المعجم للاستعمال العربي العام؛ ذلك أن علم المصطلح يعرف تقنية "البدائل الجغرافية للمصطلحات السياسية"؛ ويتمثل تطبيقها في صورة إلحاق البنيات أو المصطلحات في الاستعمالات القطرية أو الجغرافية المختلفة في نهاية التعليق على كل مدخل، وهذه التقنية ظلت غائبة عن الأعمال المرجعية المعجمية العربية حتى صدور (المعجم العربي لمصطلحات الانتخابات) سنة ٢٠١٤م.

وهذا المعجم معجم موسوعي مختص بمصطلحات العمل البرلماني، مرتب ترتيبًا ألفبائيًّا جذعيًّا على ترتيب حروف الهجاء العربية؛ وهذا المنهج في الترتيب جاء في مقدمته؛ حيث يقول [ص ٩]: "لتيسير البحث"؛ وهذا التعليل صحيح تمامًا، ومؤثر إيجابيًّا في شيوع المفاهيم النيابية لدى قطاعات المستعملين.

والحقيقة أن ظهور القاموس البرلماني العربي يمثل خطوة نوعية على طريق الإسهام في تعزيز الممارسة الديموقراطية في منطقة من أكثر مناطقها ظهورًا في البلدان العربية؛ ذلك أن تاريخ الظهور المعاصر للمجالس النيابية (البرلمانات) في المحيط العربي مرت عليه عقود طويلة؛ مما أكسب هذه المؤسسات نمطًا من الرصيد الزاخر من التجارب والممارسات، يمكن أن يكون مقدمة جيدة للغاية لعمليات الإصلاح والتصحيح المنشودة.

وأهمية هذا العمل المرجعي المعجمي في سياق رصد سهمة المعجمية العربية المعاصرة في تعزيز الممارسة النيابية بوصفها تجليًا صلبًا للممارسة الديموقراطية تظهر فيما يلي:

أولًا: الوعي الذي ظهر من مقدمة صانعه الدكتور علي الصاوي، والذي تمثل في إرادة الإسهام في تطوير دراسات هذا الحقل.

ثانيًا: إخلاصه لجمع مصطلحات العمل البرلماني غير مختلطة بغيرها من حقول العلوم السياسية؛ مما يتيح له أن يسهم في تعميق خدمة تعريف المصطلحات، وإبراز المصطلحات المنبثقة من المصطلحات الأساسية.

ثالثًا: صدور هذا العمل المرجعي / المعجمي استجابة لتجربة عملية وتعليمية في حقل العمل البرلماني؛ مما يجعله عملًا مرجعيًّا مختصًّا بالمعنى الدقيق لمفهوم "المختص".

رابعًا: الظهور الجيد لمعيار الموثوقية في المعلومات الواردة في المعجم، وهي الموثوقية التي تعكسها المعاملات التالية:

أ. التجربة العملية لصانعه، في مجال الترتيب والتثقيف البرلماني.

ب. الخبرة التعليمية لصانعه التي يمارسها في تعليم العلوم البرلمانية.

ج. شهادة د. زين عبد الهادي؛ بوصفه أستاذ العلم المراجع، بفرادة هذا المعجم في ميدان خدمة المفاهيم البرلمانية.

***

(٢)

المعجم العربي لمصطلحات الانتخابات

تحليل خطاب الأغراض

يعد (المعجم العربي لمصطلحات الانتخابات) حلقة متطورة في التاريخ المعجمي القصير المعاصر، الذي يسعى إلى تعزيز الممارسة الديموقراطية في الثقافة السياسية والاجتماعية العربية المعاصرة.

وهذه الحلقة التطورية تميزت بحزمة من الخصائص النوعية المهمة، يمكن إجمالها فيما يلي:

أولًا: أنها جاءت وريثة لعدد من المحاولات في هذا الحقل المعرفي، ومن نوعها التصنيفي؛ بوصف هذه المحاولات أعمالًا مرجعية، ومعجمية بوجه خاص، وهذه المحاولات السابقة تمثلت فيما يلي:

أ. أشكال الإدارة الانتخابية .. دليل المؤسسة الدولية للديموقراطية والانتخابات [لآلان وول، وأندرو أليس، ترجمة: أيمن أيوب، وعلي الصاوي، ٢٠٠٦م].

ب. دليل المترجم للمصطلحات الانتخابية [المعهد الديموقراطي الوطني، ٢٠٠٥م].

ثانيًا: أنها جاءت عملًا مؤسسيًّا، نهضت به الأمم المتحدة من خلال عمل فريق البرنامج الإنمائي لها، بمشاركة الوكالة السويدية للتنمية الدولية (سيد) سنة ٢٠١٤م، يقول التمهيد [ص ١]: "هذا العمل هو نتاج جهد جماعي، تعهده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي".

وفي هذا السياق يبدو جليًّا تأثير بوادر التغير النوعي الذي على المنطقة العربية بتأثير البدايات الأولى للربيع العربي؛ وهو الأمر الذي أعاد النظر إلى الشخصية العربية، التي طالما نظر إليها بوصفها نموذجًا للسلبية وعدم الإيجابية.

ثالثًا: جاءت هذه المحاولة أظهر الأعمال المعجمية المعاصرة الداعمة للممارسات الديموقراطية، إدراكًا ووعيًا بأهمية السهمة التي يمكن أن ينهض بها المعجم المختص في تعزيز الممارسة الديموقراطية والمشاركة الاجتماعية السليمة.

وهذه الميزة المرصودة أخيرًا في الفقرة (ثالثًا) تعكسها التجليات والتصريحات التالية لعدد من المشاركين في صناعة هذا المعجم العربي لمصطلحات الانتخابات:

- يقول الدكتور هشام كحيل (رئيس لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية):

"إن وجود تعبيرات عديدة تشير إلى نفس المفاهيم والأدوار والأنشطة الانتخابية، قد تسبب في الكثير من الاختلاط وعدم الوضوح، وسوف يلعب هذا المعجم الموحد دورًا مرجعيًّا، ليس فقط بالنسبة للإدارات الانتخابية في المنطقة؛ ولكنه سوف يمتد لكافة شركاء العملية الانتخابية".

وهذا التصريح يشير إلى نقطة جديدة تتجاوز حدود المشاركين أو الناخبين إلى دعم القائمين أو المشرفين (الكوادر) المنوط بهم إدارة العمليات الانتخابية في البلدان العربية.

وهذه نقطة نظامية مهمة، تعكس أجواء التطور التي توجهت إليها المعجمية العربية المختصة المعاصرة. وهو هدف مهم جدًّا من المنظور المهني في إدارة الدولة من شأنه أن يتحول بقضية تعزيز العملية الديموقراطية أمرًا منضبطًا ومؤسسيًّا ومهنيًّا معًا.

وقضية بناء الكوادر كانت حاضرة في عقل روفاييل لوبيز بينتور (الخبير الانتخابي الدولي والمشرف الموجه لهذا المعجم):

"هذا المعجم هو لبنة أساسية في بناء جسد إقليمي (عربي) من المتخصصين في حقل الانتخابات".

وفي السياق نفسه يقول الدكتور شفيق صرصار (رئيس الهيئة العليا للانتخابات في تونس):

"سيساعد هذا المعجم على ***رأب الصدع الديموقراطي***، عبر تحقيقه للانسجام بين المصطلحات الانتخابية العربية. وسوف ***يسدي خدمة هامة للانتقال الديموقراطي، عبر إثرائه للثقافة السياسية***، وتقليله للفجوة بين ما يقال، وما يقصد".

وهذا النص أكثر وضوحًا وتصريحًا بالهدف الذي يسعى هذا البحث إلى الكشف عنه، وإماطة اللثام عن أبعاد خدمته من المنظور المعجمي العربي المختص المعاصر، وقد عين النص الغايات والأهداف التالية:

أ. رأب الصدع الديموقراطي.

ب. خدمة عمليات الانتقال الديموقراطي.

ج. إثراء الثقافة السياسية.

د. صناعة انسجام بين المفاهيم النظرية والممارسات العملية الواقعية.

وتقول صفاء إبراهيم الموسوي (رئيس الإدارة الانتخابية، المفوضوية العليا المستقلة للانتخابات في العراق):

"من القيم الكبيرة في العالم الحرية والديموقراطية، وسوف يساعد هذا المعجم في تحقيق الفهم المشترك لكل منهما".

إن هذه النصوص المتواترة تقرر -في وضوح تام- وعي صانعي هذا المعجم على تنوع مواقعهم في إنجازه، أن العمل المعجمي آلية ضرورية

لمجمل العمليات والإجراءات والمراحل المعززة لممارسة العملية الديموقراطية في العالم العربي.

وهذا المعجم معجم موسوعي مختص، متعدد اللغات بمصطلحات الانتخابات، رتبت مداخله ترتيبًا هجائيًّا ألفبائيًّا جذعيًّا على رعاية ترتيب الحروف الهجائية في العربية.

وقد استهدف الإنسان العربي على امتداد الخريطة الجغرافية العربية، من طريقين ظاهرين جدًّا لأول مرة، هما:

أولًا: مشاركة فرق عمل من ثماني دول، هي: الأردن، وتونس، والعراق، وفلسطين ولبنان، وليبيا، ومصر، واليمن.

ثانيًا: توظيف تقنية مصطلحية هي تقنية "البدائل الجغرافية" للمصطلحات الأساسية، بمعنى أن صانعي هذا المعجم يوردون أبنية المصطلحات المترادفة المستعملة المتداولة في البلدان العربية في نهاية التعليق على كل مدخل يختلف الناس في إطلاق التسميات عليه من بلد إلى آخر، ففي (ص ٣) المدخل/ ٩ (أغلبية خاصة)، وبعد نهاية التعريف أو التعليق عليه، أورد المعجم المصطلحات التالية؛ بوصفها بدائل جغرافية للمدخل الرئيس، مستعملة بالدلالة نفسها، وهي:

- أغلبية معززة (تونس)/ أغلبية موصوفة (العراق وفلسطين)/ أكثرية مؤهلة (لبنان).

وهذا أول عمل مرجعي/ معجمي استهدف تعزيز الممارسة الديموقراطية لدى عموم المواطنين العرب نظريًّا، على ما يظهر من تحليل خطاب العنوان، وحققه عمليًّا وتطبيقيًّا على ما يعكسه تحليل خطاب المشاركين في إنجازه من جانب، وتحليل خطاب توظيف تقنيات البدائل الجغرافية للمصطلحات الأساسية (المداخل) في هذا المعجم.

إن هذا المعجم عمل على ترجمة ما تعرفه بعض الدساتير في عدد من بلدان العالم الغربي تحت ما يسمى ***بالحقوق الدستورية اللغوية***، بشكل علمي على أرض الواقع، عندما استهدف تحقيق فهم مشترك للإنسان العربي على امتداد الخريطة الجغرافية العربية.

* * *

٣/ المعجمية المختصة العربية المعاصرة
خطاب الترتيب المعجمي وعلاقته بتعزيز الممارسة الديموقراطية

ترتبط مسألة الترتيب المعجمي -على تعدد أنظمتها الكثيرة في تاريخ التصنيف المعجمي- بعدد كبير من المعايير الحاكمة. ولا يمكن استبعاد معيار رعاية المستعمل من مناقشة اختيار نظام ما من أنظمة الترتيب المعجمي، وتطبيقه على معجم بعينه، أو مقاطع من الأعمال المعجمية المخصوصة، وهذا الذي نقرره هنا يمكن ملاحظته من تعريف هارتمان لمصطلح: organization (تنظيم مداخل المعجم) في معجمه الفريد:

[dictionary of lexicography , Hartman and Gregory James , First published , Rouledge , London , 1998, p 103].

حيث يقرر "أن تنظيم المداخل، محكوم بمجموعة من المبادئ في تحكيم ترتيبها في الأعمال المرجعية"، ونص تعريفه [ص ١٠٣]:

Organization:

The principles which governs the arrangement of head words in world – list of refine **cowork**

فإذا حللنا ذلك في ضوء وجود المقاربات المعتبرة في الصناعة المعجمية التي ترعى مجموعة من الأمور المتعلقة بوضع المستعمل، من مثل: خبرات

المستعمل، وتجاوبه، والطبقة التي ينتمي إليها، وخلفياته المعرفية، وهو الأمر الذي يشير إليه تعريف مصطلح user perspective [انظر: dictionary of lexicography (ص ١٥٢)] – يكشف لنا أمرًا مهمًّا جدًّا، أنه يمكن تحليل خطاب ترتيب المداخل في أي قطاع معجمي من منظورين مهمين في هذا السياق، هما:

أولًا: منظور الغرض المعلن من قبل أصحاب المعجمات العربية المختصة بمصطلحات الممارسة الديموقراطية المعاصرة، وهو الغرض المتمثل في تعزيز هذه العملية.

ثانيًا: منظور طبيعة المستعملين في البلدان العربية، وتوزعهم بصورة مبدئية على ثلاث طبقات كبرى، هي:

أ. طبقة المستعملين من عموم المواطنين الذين لهم حق المشاركة في العملية الديموقراطية، وهي طبقة ضخمة جدًّا تستوعب جمهور الشعوب العربية تقريبًا.

ب. طبقة المستعملين الذين يشرفون ويديرون عملية الممارسة السياسية؛ تنظيمًا وإدارة وإشرافًا.

ج. طبقة المستعملين من شريحة طلاب العلوم السياسية، وفي القلب منها الممارسة السياسية، والعمل البرلماني.

والحقيقة أن تحليل خطاب تنظيم المداخل وترجمته في صورة أنظمة الترتيب المعجمي التي طبقتها المعجمات العربية المختصة المعاصرة التي رصدها هذا البحث؛ بوصفها قطاعًا نوعيًّا مهمًّا، استهدف -عن وعي تام- تعزيز ممارسة العملية الديموقراطية في البلدان العربية.

وفحص أنظمة الترتيب التي طبقتها هذه المعجمات كشف عن إيثار لتطبيق نظامين واضحين هما:

أولًا: نظام الترتيب الهجائي الألفبائي الجذعي؛ بما هو ترتيب خارجي للمداخل وداخلي أيضًا.

وهو الذي يعتمد على التقنيات التالية:

أ. رعاية البدء باعتبار الحرف الأول من كل مدخل.

ب. رعاية عدم التجريد؛ أي التعامل مع المداخل وفق صورته الاستعمالية، من دون رعاية للرد إلى الجذور، وما يعرف بمبدأ تجريد الكلمة.

وقد سار على هذا المنهج نوعان من المعجمات العربية المختصة بتعزيز ممارسة العملية الديموقراطية، توزعا على ما يلي:

أ. قطاع المعجمات غير المستقلة بالمصطلحات السياسية، على ما ظهر من تطبيقات معاجم المصطلحات الاجتماعية والأخلاقية، والثقافية، والتاريخية المعاصرة.

ب. قطاع المعجمات العربية المختصة المستقلة بالمصطلحات السياسية والانتخابية والبرلمانية.

وقد جاء هذا التطبيق أكثر كثافة بمعيار العدد، ويكفي أن نراجع المعجمات العربية المختصة المستقلة بالمصطلحات السياسية والانتخابية والبرلمانية؛ ليظهر لنا أن أربعة معاجم من أصل خمسة معاجم طبقت هذا النظام / الترتيب للمداخل، وهي معاجم د. أحمد عطية الله، ود. سامح فوزي، ود. علي الصاوي، والمعجم العربي لمصطلحات الانتخابات.

ثانيًا: نظام الترتيب الموضوعي (المفهومي)؛ بما هو ترتيب خارجي، وهو النظام الذي تجلى في تنظيم المداخل وفق حقولها المعرفية التي تنتمي إليها.

وقد رأينا تطبيقاته أقل كثافة من تطبيقات النظام الألفبائي، وقد ظهرت في القطاعين المعجميين المعنيين هنا، كما يلي:

أ- كما في تطبيقات ترتيب المداخل في معجم القانون.

ب- كما في تطبيقات ترتيب المداخل في معجم المصطلحات السياسية، لفتحي شهاب الدين.

وقد طبق هذان المعجمان نظام الترتيب الهجائي الألفبائي الجذعي في ترتيب المداخل داخليًّا في داخل كل قسم / أو موضوع من هذه المعجمية.

ومن ثم يظهر لنا سطوة انتشار تطبيق تقنيات الترتيب الهجائي الألفبائي.

والمهم في هذا السياق هو ظهور الوعي لدى صانع هذه المعجمات بالهدف من اختيار تطبيق هذا النظام الغالب، وهو إرادة تحقيق التيسير على المستعملين، الذين يختلفون في الطبقات الاجتماعية، ويتفاوتون في خلفياتهم الثقافية، ومستوياتهم التعليمية، وأنواع تجاربهم وخبراتهم، إلخ.

ولم تحرم شرائح المستعملين التي يمكن أن تكون ذات خصائص نوعية في المستوى الثقافي والتعليمي، ويرتقون بصورة ما في مستويات طبقاتهم الاجتماعية والثقافية، ومستوى خلفياتهم المعرفية، ودرجات خبراتهم -من نوعية الإداريين أو المشرفين أو الباحثين- كما رأينا في معجمي مصطلحات القانون، والمصطلحات السياسية لفتحي شهاب الدين.

والحقيقة أن نسبة التراجع في رعاية مبدأ التيسير على المستعملين؛ بوصفه غرضًا مفهومًا من مبدأ منظور المستعمل - تبدو قليلة ومحدودة،

وتكاد تنحصر في لجوء بعض المعجمات المختصة غير المستقلة في ترتيب المداخل على وفاق ترتيب الحروف الهجائية في الإنجليزية، كما رأينا في معجم مصطلحات علم الاجتماع للدكتور عاطف غيث!

من هنا يظهر لنا أن تحليل خطاب ترتيب المداخل -بوصفه تجليًا من تجليات التنظيم المعجمي- كشف عن استهداف تعزيز ممارسة العملية الديموقراطية من خلال هذا الشيوع في تطبيقات نظام الترتيب الهجائي الألفبائي (الخارجي) / الجذعي (الداخلي).

* * *

٤/ أنماط مصطلحات الممارسة السياسية من منظور معيار المصدر اللساني في علم المصطلحية وعلاقتها بتعزيز العملية الديموقراطية

٤/ . مدخل:

تُحلَّل أنماط المصطلحات في المصطلحية النظرية والمنهجية التطبيقية وفقًا لمجموعة من المعايير الموزعة على أربعة اعتبارات مركزية، هي:

١. معيار الشكل.
٢. معيار الوظيفة.
٣. معيار المعنى.
٤. معيار المصدر اللساني.

والحقيقة أن فحص أنماط المصطلحات من منظور المصدر اللساني في المجمعات العربية المختصة بمصطلحات الممارسة السياسية في أنواعها المختلفة (معاجم المصطلحات السياسية، ومعاجم المصطلحات الانتخابية، ومعاجم المصطلحات البرلمانية) - قد يكون مفيدًا ومهمًّا

بدرجة ما في الكشف عن سهمته في تعزيز العملية الديموقراطية من منظور الشيوع والاستقرار المفهومي –كما سيتضح–.

٤/ ١.

ويمكن حصر أنماط مصطلحات الممارسة السياسية في معاجمها الثلاثة المذكورة توًّا في نمطين بارزين، هما:

أولًا: نمط المصطلح الأثيل (المولود من المصدر اللساني الذاتي أو النظام الترميزي الخارجي؛ أي المأخوذ من اللسان العربي بطريقة من طرق التوليد المتعارف عليها؛ اشتقاقًا، أو تركيبًا أو اختزالًا، أو تحويلًا ونقلًا.

ثانيًا: نمط المصطلح الدخيل (المقترض أو المهاجر من المصدر اللساني الأجنبي) أو المقترض من أنظمة ترميزية أخرى (أجنبية تعيينًا).

٤/ ١,١. نمط المصطلح الأثيل وعلاقته بتعزيز ممارسة العملية الديموقراطية:

يكشف تحليل أنماط المصطلح في حقل الممارسة السياسية للعملية الديموقراطية عن ظهور واضح لآليات التوليد المصطلحي من النظام الترميزي الخاص باللسان العربي، من طرق مختلفة، من مثل ما يلي [سيعتمد البحث في التمثيل على المعجم العربي لمصطلحات الانتخابات]:

١. الاشتقاق؛ أي صوغ المصطلحات الانتخابية والبرلمانية بطريق توليدها على وزان المشتقات العربية، ومن ذلك المصطلحات التالية:

أ. المصدر:

الطبيعي: (إغفال ص ٨/ ٣٠/ إقصاء ص ٨/ ٣٢/ استفتاء ص ١١/ ٤٢، استهداف ص ١٣/ ٥١)، وغير ذلك.

الصناعي: (مصداقية ص ١١٧ / أغلبية ص ٣/ ٧، وبلدية ص ٢٢/ ٨٥).

ب. المشتقات:

اسم فاعل: (مراقب ص ١١٣/ متطوع ص ١٠٦ / ناخب ص ١٢٦).

اسم مفعول: (منتخب ١٢٠/ مندوب ١٢٠/ مرشح ١٢٠).

اسم مكان: (مقعد ١١٩).

اسم زمان: (موعد نهائي للتسجيل ١٢٤/ موعد نهائي للترشيح ١٢٣).

اسم آلة: (بطاقة ناخب ص ٢١/ بطاقة هوية ص ٢٢).

٢. النقل أو التحويل الدلالي؛ أي صوغ مصطلحات هذا الحقل المعرفي عن طريق اختيار كلمات لغوية عربية قديمة، وتحميلها بالدلالات الاصطلاحية الجديدة، وهو ما تعبر عنه بعض المعاجم بمصطلح (محدث / أو محدثة)؛ للدلالة على طريقة توليدها المعاصر في العربية، من مثل:

أ. من طريق التخصيص الدلالي (حياد ص ٦٢/ ترشح ص ٢٩).

ب. من طريق التوسيع الدلالي (تشهير ص ٣١/ صندوق ص ٨٢).

ج. من طريق الانتقال بسبب المشابهة (التصويت ص ٣٣).

وتفصيل دراسة لأنماط الأثيلة لمصطلحات الممارسة السياسية في مجالات الديموقراطية والعمل البرلماني والانتخابي –التي تولدت بطريق استثمار إمكانات الصوغ المصطلحي من اللساني العربي- يكشف عن ارتفاع كثافتها العددية، مقارنة بغرها من الأنماط الدخيلة لمصطلحات الحقل نفسه، وهذا الأمر يساعد -بصورة جيدة للغاية- على تحقيق ما يلي:

أولًا: الإسهام في ارتفاع معدل الشفافية / البلورية الدلالية لدى قطاع كبير من الجماهير؛ بسبب صوغها العربي الذي يحمل المستعمل على استدعاء جذور هذه الكلمات في اللغة العامة؛ مما يعينه على حدس أو تخمين لمعانيها. وهو الحدس الذي غالبًا ما ينجح بسبب طبيعة العربية الاشتقاقية، التي تسمح لأصول الدلالات أو جرثومة المعنى المركوزة في جذور الكلمات أن تتسرب في مشتقاتها.

ثانيًا: الإسهام في تحقيق معدل مرتفع للمقبولية، ويقصد بها ارتفاع معدل عدم النفور من هذه المصطلحات؛ بسبب صوغها أو توليدها من النظام الترميزي الخاص باللغة العربية.

وهذه المقبولية أو الإلف عامل مهم جدًّا في تحقيق عنصري الشيوع والاستقرار لمصطلحات هذا الحقل المعرفي ومفاهيمه.

ومن هنا فإن الدعوى بأن ارتفاع كثافة مصطلحات الممارسة السياسية في حقل الديموقراطية المتولدة من طريق المصدر اللساني الذاتي (العربية في هذه الحالة) مؤثرة بصورة إيجابية في تعزيز ممارسة العملية الديموقراطية – تبقى صحيحة بامتياز، بالنظر إلى ما يتحقق من هذه الطريق التوليدية من خصائص القبول والاستقرار الاستعمالي، ثم الوضوح المفهومي.

٤/ ٢,١. نمط المصطلح الدخيل وعلاقته بتعزيز الممارسة للعملية الديموقراطية:

يكشف تحليل أنماط المصطلحات السياسية والانتخابية والبرلمانية عن حضور لجملة منها تولدت في المعجمية العربية المختصة بهذا الحقل من طريق الاقتراض أو الاستيراد من أنظمة ترميزية أخرى، وتحليل مصطلحات الانتخابات والعمل البرلماني والممارسة السياسية تكشف عن اقتراض العربية لعدد منها من اللغات الأجنبية التالية:

أ. اليونانية.

ب. اللاتينية.

ج. الإنجليزية.

د. الإيطالية.

و- الفرنسية.

هـ- الفارسية.

ز. السواحلية (في كينيا)، مثل مصطلح: (أشاهدي = شاهد عيان يكتب تقريرًا عن الممارسة السياسية الانتخابية [المعجم العربي لمصطلحات الانتخابات، ص ٢/ ٤].

ويلاحظ على قوائم المصطلحات المتولدة من طريق الاقتراض ما يلي:

أولًا: تراجع كثافة أعدادها في مصطلحية الممارسة الديموقراطية في العربية المعاصرة، مقارنة بكثافة أعداد المصطلحات المتولدة من العربية ذاتيًّا.

ثانيًا: تنوع طرق التوليد من طريق الاقتراض، وهو تنوع غطى المساحات التالية:

أ. الاقتراض بالتعريب التام؛ أي إيجاد مكافئ ترجمي عربي / أثيل، تقوم الجماعة العلمية اللغوية بتحويل دلالاته. وهذه الآلية أدرجت في طرق التوليد من المصدر اللساني.

ب. الاقتراض بالتعريب الصوتي، أي استعمال اللفظ الأجنبي مع الإبقاء على غالب أصواته في لغته الأصلية، مع توفيق أوضاعه في التصريف

العربي من طريق المصدر الصناعي في الغالب، مثل الديموقراطية، والديكتاتورية، أو صوغه على ما هو مقبول من الأوزان العربية؛ مثل برلمان.

ج. الاقتراض بطريقة الشعار الرمزي، أو صورة مختزلة بأوائل الحروف من مصطلح طويل مركب؛ مثل: سيداو = اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة/

Convention on the elimination of all form of discrimination against women (CEDAU)

والحقيقة أن الدراسة التأصيلية (الإبتمولوجية) لهذه المصطلحات المقترضة في حقل الممارسة الديموقراطية تكشف عن الملامح التالية:

أولًا: انحسار علاقات عدم القبول، بمعنى أن كثيرًا جدًّا من المصطلحات في أشكالها المعربة تبدو مقبولة في المجمل، وهذا القبول النسبي مرجعه أنه راعى أمورًا هي:

أ. الصوغ المصطلحي الذي راعى طبيعة التصريف العربي.

ب. قدم الكثير من المصطلحات في هذا المجال، فكثير منها اقترض وعرب بطريقة التعريب الصوتي منذ حقب بعيدة، من مثل: الدستور، والديموقراطية، والديكتاتورية.

وكثير آخر من هذه المصطلحات استقر بسبب نقله المبكر في العصر الحديث، وإسهام وسائل الإعلام في تداوله وشيوعه.

ولكن يبقى أن عددًا ضئيلًا من مصطلحات ممارسة العملية الديموقراطية يبدو غريبًا غير مألوف لدى المستعملين العرب، من مثل: جيريماندرية (أو التلاعب بحدود الدوائر الانتخابية)، كما يحرره [المعجم العربي لمصطلحات الانتخابات ص ٥١/ ١٩٠].

وهذه الصيغة المستعملة في بعض المناطق الجغرافية العربية، مع أنها وضعت على وفاق المصدر الصناعي، إلا أنها تبدو غير مألوفة لطولها.

وأمثلة هذا النمط الدخيل من مصطلحات الممارسة السياسية تبدو أحد أشكال المعوقات التي تقلل من عوائد الإسهام المعجمي في تعزيز الممارسة في العملية الديموقراطية في البلدان العربية؛ بسبب الطبيعة التعليمية والثقافية الغالبة على شرائح العوام من جانب، وبسبب العادات النطقية أو اللغوية التي تنفر من أمثال هذه الكلمات الطويلة والغريبة معًا.

وبهذا يتضح لنا أن الدراسة المصطلحية لقوائم مصطلحات الممارسة الديموقراطية وما نتج عنها من إيثار المعجمية العربية المختصة بهذا المجال

للتوليد المصطلحي من النظام الترميزي الخاص للسان العربي - خطوة مهمة على طريق تحقيق الاستقرار والشيوع والوضوح معًا لمصطلحات هذا الحقل ومفاهيمه.

وربما كشف تحليل أنماط مصطلحات هذا الحقل من منظور الشكل عن حلقة أخرى أو خطوة أخرى من خطوات تعزيز ممارسة العملية الديموقراطية في الواقع العربي؛ ذلك أن الفحص الأولي لأنماط هذه المصطلحية من منظور الشكل كشف عن إيثار لتشكل المركب بأنواعه الموزعة على ما يلي:

أ- النمط المركب الإضافي (استمارة شكوى ١٣/ أهلية الترشح ١٠٦).

ب- نمط المركب العطفي (استمارة الفرز والعد ١٣/ مركز فرز وعد الأصوات ١١٥).

ج- نمط المركب الوصفي (ائتلاف انتخابي ٩/ بيان صحفي ٢٣).

د- نمط المركب الإسنادي (حرمان من حق التصويت ٥٧/ حق المشاركة في الانتخابات ٥٩).

وهذه الأنماط الشكلية تساعد في الوضوح والبلورية المفهومية، بسبب محددات الطول الصانعة لمبدأ التركيب في عدد من المصطلحات الانتخابية والبرلمانية، وهو التركيب المتولد من استعمال عناصر نحوية، من شأنها الإسهام في توضيح المعنى لدى المستعمل.

* * *

الخاتمة

وفي النهاية يبقى من المهم جدًّا التأكيد على أن كل جهد معجمي مختص يستهدف تعزيز الممارسة لعملية الديموقراطية، هو في الحقيقة سعي واجب في ظل الظروف المعوقة للمشاركة في العالم العربي من جانب، وفي ظل التراجع الحضاري والثقافي المطيف بطبيعة التكوين العام للمواطن العربي، وللممارسة الحكومية.

إنه من المهم الإيمان بأن كل منجز مختص يروم تعزيز الممارسة لعملية الديموقراطية، هو نوع من الجهاد العلمي في الاتجاهات التالية:

أولًا: اتجاه ترويض "الليفاثان"، أو الحيوان البحري الخرافي الذي له رأس تنين وجسد أفعى، الذي يستعمل رمزًا للدولة الحديثة منذ أطلقه توماس هوبز (ت ١٦٧٩م) على الكتاب المؤسسي في الفلسفة السياسية سنة ١٦٥١م.

ثانيًا: اتجاه تطوير المفاهيم الديموقراطية، ومفاهيم الممارسة السياسية لدى المستعمل العربي؛ لتتوافق مع الخبرة العربية المتوائمة مع الهوية والتقاليد والنصوص المرجعية في المنطقة، وهو بعض ما حاولته بعض المعجمات المختصة بالمصطلح السياسي العربي.

ثالثًا: اتجاه ترشيد الممارسة وضبط المشاركة في العملية الديموقراطية من جانب الأنظمة، ممثلة في إدارة العملية الديموقراطية، ومن المواطنين، برفع الوعي بمفاهيم الممارسة الديموقراطية وإجراءاتها.

وبعد فقد اجتهدت هذه الدراسة في فحص الإسهام المعجمي العربي – ولا سيما المختص منه بمصطلحات العلوم السياسية– في تعزيز الممارسة للعملية الديموقراطية.

وقد استهدفت هذه الدراسة الكشف عن نوع من المعوقات غير الظاهرة التي تعرقل أشكال الممارسة والمشاركة السياسية في البلدان العربية، وهي المعوقات المتعلقة بضبابية مفاهيم كثير من المصطلحات في هذا المجال؛ لأسباب ثلاثة ظاهرة، هي:

أولًا: تراجع المستوى الأكاديمي والثقافي الخادم لمصطلحات هذا الحقل بصورة عامة.

ثانيًا: تراجع المستوى الثقافي والتعليمي لشرائح المواطنين العرب المستهدفين في عمليات الممارسة أو المشاركة السياسية، وهو محدد نابع وتابع للمستوى الحضاري العام المتراجع.

ثالثًا: وجود طوائف من الأكاديمين المشرفين (المزيِّفين، بكسر الياء المشددة) لحقائق كثير من مفاهيم عدد من مصطلحات الممارسة السياسية؛ خدمة لعدد من الأنظمة الحاكمة في الجغرافية العربية الراهنة.

وقد نهضت الدراسة، ففحصت سهمة المعجمية العامة، ممثلة في عدد من معاجم الأفراد والمؤسسات، موزعة على حقبة زمنية مختارة، كما فحصت سهمة المعجمية المختصة، وقسمتها قسمين:

الأول: قسم لمعاجم غير مستقلة؛ أي حررت مفاهيم الممارسة والمشاركة الديموقراطية في سياق ورودها في معاجم مصطلحات حقول معرفية؛ كالاجتماع، والأخلاق، والثقافة، إلخ.

الأخير: قسم لمعاجم مستقلة؛ أي حررت مفاهيم الممارسة والمشاركة في سياق ورودها في معجمات مختصة بالعلوم السياسية عمومًا، أو مختصة بحقلي الانتخابات والعمل البرلماني خصوصًا، وقد نتج من مباحث هذه الدراسة ومطالبها جملة من النتائج، كان أظهرها ما يلي:

أولًا: تنوع المعجمات العربية المختصة المعاصرة المعززة لممارسة العملية الديموقراطية، حتى وصلت إلى تعميق خدمة عدد من المجالات الضيقة شديدة الارتباط بمفاهيم الممارسة وإجراءاتها، كما في المعجم العربي لمصطلحات الانتخابات والقاموس البرلماني العربي.

ثانيًا: ظهور الوعي المعجمي بأهمية تعزيز الممارسة للعلمية الديموقراطية، من طرق:

١. تحرير مفاهيم مصطلحاتها.
٢. محاصرة الغموض المحيط بالاستعمالات.
٣. محاصرة الاضطراب المتداول لعدد من مفاهيم هذه المصطلحات.

ثالثًا: ظهور الوعي المصطلحي بأهمية الإسهام في تعزيز الممارسة للعملية الديموقراطية، من طرق:

١. إيثار المصطلحات المتولدة من المصدر اللساني الذاتي، أي المتولدة بطرق الاشتقاق والتحويل والنقل الدلالي.
٢. إيثار المصطلحات المركبة أو الطويلة.

رابعًا: ظهور عدد من العلامات التي تحتاج إلى تطوير وتحسين، على مستوى اختيار الترتيب فيما جاء مرتب المداخل على ترتيب الألفبائية الإنجليزية من المعاجم، وعلى مستوى ضرورة العناية بالمستعمل العربي في كل البلدان العربية، بتعميم تطبيق تقنية البدائل الجغرافية للمصطلحات الأساسية، التي لم تطبق سوى في المعجم العربي لمصطلحات الانتخابات.

ومن الجدير بالذكر أن ثمة أعمالًا أخرى معاصرة استهدفت خدمة المفاهيم الدائرة في فلك الديموقراطية. صحيحٌ أن بعضها اتخذ شكل الأعمال المرجعية المعجمية الموسوعية؛ لكنها لم تكن وفية لأنظمة الترتيب المألوفة، ولم تكن وفية لنمط بناء هذه الأعمال من حيث الخلوص إلى التعليق على معلومات الشكل والمعنى للمداخل بصورة مباشرة.

ويعد عمل (ألفاظ ومعاني الديموقراطية) لإسماعيل صبري عبد الله [الهيئة العامة المصرية للكتاب، مكتبة الأسرة، سلسلة العلوم الاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٨] مثالًا على هذا النوع من الأعمال المرجعية غير المباشرة

* * *

المراجع

١- الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم، دار الحديث، القاهرة، ١٩٨٤م.

٢- إبادة الكتب .. تدمير الكتب والمكتبات برعاية الأنظمة السياسية في القرن العشرين، ترجمة: عاطف سيد عثمان، سلسلة عالم المعرفة، ع ٤٦١ يونيو ٢٠١٨م.

٣- أشكال الإدارة الانتخابية .. دليل المؤسسة الدولية للديموقراطية والانتخابات، لآلان وول، وأندرو أليس، ترجمة: أيمن أيوب، وعلي الصاوي، ٢٠٠٦م

٤- إنسان الكلام .. مساهمة لسانية في العلوم الإنسانية، لكلود حجاج، المنظمة العربية للترجمة.

٥- الأزمة الدستورية في الحضارة الإسلامية، للدكتور محمد مختار الشنقيطي، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، قطر، ٢٠١٨م.

٦- حرب اللغات والسياسات اللغوية، ترجمة: د. حسن حمزة، مراجعة: سلام بزي - حمزة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط١ سنة ٢٠٠٨م.

٧- الخيال السياسي للإسلاميين ما قبل الدولة وما بعدها، د. هبة رءوف عزت، الشبكة العربية للأبحاث، بيروت، القاهرة، الدار البيضاء، ٢٠١٥م.

٨- دليل السوسيرلسانيات، فلوريان كولماس، ترجمة: د. خالد الأشهب وماجدولين النهيبي، ومراجعة: د. ميشال زكريا، المنظمة العربية للترجمة، بيروت ٢٠٠٨م.

٩- دليل المترجم للمصطلحات الانتخابية [المعهد الديموقراطي الوطني، ٢٠٠٥م].

١٠- الديموقراطية الأثينية، لجونز، ترجمة: د. عبد المحسن الخشاب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦م.

١١- الديموقراطية العالمية من منظورات غربية ونحو منظور حضاري في العلاقات الدولية، د. نادية مصطفى، دار البشير للثقافة والعلوم، القاهرة، ١٤٣٤هـ = ٢٠١٣م.

١٢- رسالة الكلم الثمان، للشيخ حسين المرصفي، ١٦٠٦هـ = ١٨٩٠م.

١٣- الرائد .. معجم لغوي عصري، لجبران مسعود (و ١٩٣٠م)، دار العلم للملايين، بيروت.

١٤- رؤية في تحديث الفكر المصري .. الشيخ حسين المرصفي وكتابه رسالة الكلم الثمان، مع النص الكامل للكتاب، د. أحمد زكريا الشلق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٣م.

١٥- الشباب ولغة العصر .. دراسة لسانية اجتماعية، نادر سراج، الدار العربية للعلوم، مرصد بيروت الحضري، ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م.
١٦- علم المصطلح .. مبادئ وتقنيات، ماري كلود – لوم، ترجمة، د. ريما بركة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت ٢٠١٢م.
١٧- فصول في فقه العربية، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣ ١٤٠٣هـ = ١٩٨٧م.
١٨- القاموس البرلماني العربي، للدكتور علي الصاوي، وتقديم الدكتور زين عبد الهادي، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، ٢٠١٣م.
١٩- القاموس السياسي، لأحمد عطية الله، دار النهضة العربية، القاهرة، (ط٣)، ١٩٦٨م.
٢٠- قاموس علم الاجتماع، للدكتور محمد عاطف غيث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٨٨م.
٢١- قاموس المذاهب السياسية، لمارتين دودج، ترجمة: أحمد المصري، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٩٩م.
٢٢- قاموس المصطلحات السياسية، تقديم: د. سامح فوزي، الهيئة العامة لقصور الثقافة، وزارة الثقافة المصرية، القاهرة، ٢٠١٢م.
٢٣- قاموس مصطلحات قانونية وبرلمانية، مجلس الشورى، مملكة البحرين، بلا تاريخ.

٢٤- الكلمات المفاتيح .. معجم ثقافي ومجتمعي، ريموند وليامز، ترجمة: نعيمان عثمان، تقديم: طلال أسد، مراجعة: محمد بريزي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، رقم ٩٨٠(ط١) سنة ٢٠٠٥م.

٢٥- برنارد لويس .. لغة السياسة في الإسلام، ترجمة: د. إبراهيم شتا، دار قرطبة، القاهرة ١٩٩٣م، وعمل الدكتور حسن الترابي: المصطلحات السياسية في الإسلام [دار الساقي، بيروت سنة ٢٠٠٠م].

٢٦- مصطلحات برلمانية، دائرة المعلومات والبحوث، مجلس الدولة، سلطنة عمان، ١٩٩٨م.

٢٧- مصطلحات برلمانية شائعة، مجلس الشورى، المنامة، البحرين ٢٠١٢م.

٢٨- مصطلحات التاريخ الإسلامي في العربية .. دراسات لسانية تطبيقية في المعجمية والمصطلحية، للدكتور خالد فهمي، دار المقاصد، القاهرة، ١٤٣٨=٢٠١٧م.

٢٩- المصطلحات السياسية [لفتحي شهاب الدين، تقديم د. عبد الحميد الغزالي، المركز الحضاري للدراسات المستقبلية، القاهرة، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.

٣٠- من المعاجم العربية، محمود سالم، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٦٩م.

٣١- منهج المعجمية، ترجمة: د. عبد العلي الودغيري، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المملكة المغربية، ١٩٩٢م.

٣٢- المعاجم عبر الثقافات .. دراسات في المعجمية، لهارتمان، ترجمة: محمد محمد هليل، مؤسسة التقدم العلمي، الكويت، ٢٠٠٤م.
٣٣- ١٩٩٩م/ المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، لاروس.
٣٤- المعجم العربي .. نشأته وتطوره، د. حسين نصار، مكتبة مصر، القاهرة، ط٤ ١٩٨٨م.
٣٥- معجم المصطلحات البرلمانية والدبلوماسية، د. بسام عبد الرحمن [المشاقبة، دار أرقم، عمان، الأردن ٢٠١٥م].
٣٦- معجم مصطلحات التاريخ العربي الحديث والمعاصر)، للدكتور مصطفى عبد الغني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣م.
٣٧- المعجم العربي لمصطلحات الانتخابات، توجيه: رفاييل لوبيز-بينتور، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٠١٤م.
٣٨- معجم علم الأخلاق، بإشراف: إيغوركون، وترجمة: توفيق سلوم، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٤م.
٣٩- معجم العلوم الاجتماعية، للدكتور فريدريك معتوق، أكاديمية إنترناشيونال، بيروت، ١٩٩٣م.
٤٠- معجم اللغة العربية المعاصرة، للدكتور أحمد مختار عمر (ت٢٠٠٣م)، عالم الكتب، القاهرة.
٤١- معجم القانون، مجمع اللغة العربية، القاهرة ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

٤٢- المعجم الوسيط، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة.
٤٣- معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام، د. محمد عمارة القاهرة، ٢٠١٠م.
٤٤- مفاتيح اصطلاحية جديدة .. معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، لطوني بينيت، وآخرين، ترجمة: سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة بيروت، (ط١) ٢٠١٠م.
٤٥- النظم السياسية العربية .. قضايا الاستمرار والتغيير، للدكتور علي الدين هلال، والدكتورة نيفين مسعد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٣ سنة ٢٠٠٥م.
٤٦- هل يحتاج العلم إلى لغة عالمية؟ اللغة الإنجليزية ومستقبل البحث العلمي، ترجمة: د. فؤاد عبد المطلب، سلسلة عالم المعرفة، ع٤١٩ لسنة ٢٠١٤م، الكويت.

* * *

فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

تقديم ٥
المقدمة ١١
مدخل: المعجم وجراحات الوعي ١٣
المعجمية العربية المعاصرة وتعزيز الديموقراطية خطاب الإسهام ٢١
خطاب البدايات في تاريخ المعجمية العربية المعاصرة وتعزيز الديموقراطية .. ٢٣
المعجمية العربية العامة وتعزيز الديموقراطية ٣٢
المعجمية العربية العامة الفردية المعاصرة ٣٣
المعجمية العربية العامة الجماعية المعاصرة ٤١
المعجمية العربية المختصة وتعزيز الديموقراطية ٥٠
المعجمية العربية المختصة غير المستقلة وتعزيز الديموقراطية: خطاب المصادر الكلية ٥٠
(١) معاجم المصطلحات الاجتماعية المعاصرة في العربية مصدرًا من مصادر تعزيز الممارسة الديموقراطية ٥٣
(٢) معاجم المصطلحات الأخلاقية المعاصرة في العربية مصدرًا من مصادر تعزيز الممارسة الديموقراطية ٥٦

الموضوع **الصفحة**

(٣) معاجم مصطلحات التاريخ المعاصر في العربية مصدرًا من مصادر تعزيز الممارسة الديموقراطية ٥٨
(٤) معاجم مصطلحات الثقافة المعاصرة في العربية مصدرًا من مصادر تعزيز الممارسة الديموقراطية ٦٠
(٥) معاجم مصطلحات القانون المعاصرة في العربية مصدرًا من مصادر تعزيز الممارسة الديموقراطية ٦٥
المعجمية العربية المختصة المعاصرة المستقلة وتعزيز الممارسة الديموقراطية..٦٨
(١) المعجمية العربية المختصة المعاصرة المستقلة المنفتحة مصدرًا مباشرًا من مصادر تعزيز الممارسة الديموقراطية ٦٨
(٢) المعجمية العربية المختصة المعاصرة المستقلة المنغلقة مصدرًا مباشرًا من مصادر تعزيز الممارسة الديموقراطية ٨٢
(١) القاموس البرلماني العربي: تحليل خطاب الأغراض ٨٥
(٢) المعجم العربي لمصطلحات الانتخابات: تحليل خطاب الأغراض. ٩٢
٣/ المعجمية المختصة العربية المعاصرة ... خطاب الترتيب المعجمي وعلاقته بتعزيز الممارسة الديموقراطية ٩٨
أنماط مصطلحات الممارسة السياسية من منظور معيار المصدر اللساني في علم المصطلحية وعلاقتها بتعزيز العملية الديموقراطية ١٠٤
مدخل ١٠٤

الموضوع **الصفحة**

نمط المصطلح الأثيل وعلاقته بتعزيز ممارسة العملية الديموقراطية ١٠٥
نمط المصطلح الدخيل وعلاقته بتعزيز الممارسة للعملية الديموقراطية ١٠٨
الخاتمة ١١٤
المراجع ١١٩
فهرس الموضوعات ١٢٥

* * *